

تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية

إعداد :

د. إكرام عبد الستار محمد دياب

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية النوعية – جامعة الزقازيق

ملخص البحث:

تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء
أفضل الممارسات العالمية

تتمتع السياسة التعليمية في كل بلدان العالم بأهمية قصوى؛ نظرًا لأنها تعكس
ثقافة المجتمع. وقد ارتفعت أصوات التربويين بحتمية مراجعة السياسة التعليمية لمعلم
القرن الحادي والعشرين وذلك للنهوض بها؛ كي تعكس الحاضر والغد، ولتواكب
أفضل الممارسات العالمية للسياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

وتناول البحث مجموعة من الممارسات العالمية الجديدة، والتي ركزت على
قضايا تتعلق بالسياسة التعليمية للمعلم. واستند البحث إلى العديد من الدراسات
والتقارير العالمية؛ وذلك لرصد أفضل تلك الممارسات. ومن أبرز تلك الدراسات:
(الدراسة الدولية لجودة التعليم والتعلم Teaching and Learning
(International Survey (TALIS)، والدراسة الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي
والتنمية (Organization for Economic Co-operation and)
(OECD) Development) للاختبارات المعيارية الدولية (البرنامج الدولي لتقييم
الطلبة (Programme for International Student Assessment (PISA)؛
لتحديد أفضل الممارسات والكفاءات الرئيسية في التعليم على مستوى بلدان العالم،
بالإضافة إلى تقرير يورديس Eurydice 2013م "معلومات رئيسية حول المعلمين
وقادة المدارس في أوروبا" (European Commission/ EACEA/ Eurydice,)
2013. Key Data on Teachers and School Leaders in Europe.
(2013 Edition. Eurydice Report).

واستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي، وتوصل البحث إلى مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

Developing Educational Policy for the 21st Century Teacher in Egypt Global best practice light.

Dr :Ekram Abdel Satar Mohamed Diab.

Abstract:

Education policy in all countries of the world is of the utmost importance as it reflects the culture of society, so it was inevitable that the voices of educators to the inevitability of the educational policy review of the 21st century teacher to promote them to reflect the present and tomorrow; to keep pace with the best global practices of educational policy of the 21st century teacher, Research a set of new global practices that focused on issues related to teacher education policy. The research has been based on several international studies and reports to monitor global best practices, including the International Study for Quality of Education and Learning (TALIS), the International Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) The International Student Assessment Program (PISA) was designed to identify best practices and key competencies in education worldwide, as well as the Eurydice2013 report. "Key information about teachers and school leaders in Europe "(European Commission / EACEA / Eurydice, 2013. Key Data on Teachers and School Leaders in Europe.2013Edition.EurydiceReport), and use the search descriptive approach, the research found a set of measures proposed for the development of educational policy for the teacher atheist and the twentieth century in Egypt in the global best practices light

تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية

إعداد :

د. إكرام عبد الستار محمد دياب

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية النوعية – جامعة الزقازيق

القسم الأول - الإطار العام للبحث:

مقدمة:

يشهد القرن الحادي والعشرون متغيرات كبيرة ومتسارعة في كل مجالات ومناحي الحياة المختلفة، والتي تستوجب إعادة النظر في أسلوب وسرعة التعامل مع هذه المتغيرات بإعادة تعريف الجودة والممارسات؛ لكي يتمكن صانعو السياسات التعليمية من تلبية هذه المتطلبات المتسارعة، وإقناع التنفيذيين وأصحاب القرار بأن أفضل الممارسات العالمية تمثل أحد الحلول المهمة لمواكبة هذا التغيير المتسارع والتحديات التي تواجهها مؤسساتنا اليوم⁽¹⁾. وتعد تعقيدات القرن الحادي والعشرين والنمو الخطير والمتسارع للتكنولوجيا من أبرز العوامل التي كان لها عظيم الأثر في تطوير السياسات التعليمية العالمية لمعلم القرن الحادي والعشرين؛ لكون هناك أكثر من 60 مليون معلمٍ حول العالم، مما يبرز مكانة مهنة التعليم، ويدل على أن مهنة التعليم تعد من أهم وأكبر المهن في العالم⁽²⁾.

وباستقراء التقارير والأدبيات المتعلقة بأفضل الممارسات العالمية لمعلم القرن الحادي والعشرين والتي أبرزها: (الدراسة الدولية لجودة التعليم والتعلم (Teaching and Learning International Survey (TALIS)، والدراسة الدولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development (OECD Programme for International Student Assessment (PISA)) وكانت هذه الدراسة لتحديد أفضل الممارسات والكفاءات الرئيسية في

Eurydice 2013 "معلومات رئيسية حول المعلمين وقادة المدارس في أوروبا" (European Commission/ EACEA/ Eurydice, 2013. Key Data on Teachers and School Leaders in Europe. 2013 Edition. Eurydice Report Report of the National Research Council in Washington:)، (Developing knowledge and practices in the 21st century in the light of a new (educational policy for deep learning, 2017)⁽³⁾)، وتقرير اليونسكو: التكامل الشامل في سياسات وممارسات التعليم 2017 (UNESCO: Cross-Competency Integration in Education Policy and Practice 2017)، وتعد الدراسة الدولية للتعليم والتعلم (TALIS) وهي اختصار لـ Teaching and Learning International Survey، وهي أحد الاختبارات والدراسات الدولية التي تشرف عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمشرفة على الدراسة في أكثر من 40 دولة، وتهدف الدراسة إلى إتاحة الفرصة للمعلمين، وقادة المدارس للمساهمة في تحليل وضع التعليم وتطوير سياساته. وتم تنفيذ الدراسة لأول مرة في عام 2008م، وتعد بشكل دوري كل خمس سنوات. ويعد البرنامج الدولي لتقييم الطلبة من أبرز الدراسات الدولية التي تشرف عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعقدت الدورة الأولى لدراسة pisa في عام 2008م، وتعد الدراسة كل 3 سنوات، وتقيس مدى تمكن الطلبة من تطبيق المهارات المعرفية في الرياضيات والقراءة والعلوم. وتهدف الدراسة إلى تقييم الوضع التعليمي الحالي للدول المشاركة وهي أكثر من 80 دولة، وذلك في مجالات: القراءة، والرياضيات، والعلوم مقارنة بالدول المشاركة، بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات ثرية يستخدمها صانعو القرار لتطوير السياسة التعليمية، بالإضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في تحصيل الطلبة؛ مما يعود بالفائدة على المنظومة ككل والتي في مقدمتها: المعلم، والطالب، والمدرسة. وتتعلق تلك الدراسات والتقارير من حقيقة مفادها أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن تحسينه ولا يمكن إدارته والحكم على جودته. وأجمعت تلك الدراسات (TALIS)، (PISA)⁽⁴⁾، على أن هناك مجموعة من التدابير والسياسات التي تم تصنيفها على أنها من أفضل الممارسات لمعلم القرن

الحادي والعشرين والتي سوف يتم عرضها في الصفحات التالية، والتي تعتبر بمثابة الأبعاد الأساسية للسياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين والمنظومة التعليمية ككل، ولا يمكن الفصل بينهما؛ لكونهما وجهان لعملة واحدة، وتتمثل تلك الأبعاد والتي يتبناها البحث الحالي في عشرة مجالات، وخمسة مجالات متعلقة بالمعلم، وخمسة أخرى متعلقة بالمنظومة التعليمية، وسوف يتم تناولها من خلال قسمين، هما:

القسم الأول - سياسات خاصة بالمعلم بصورة مباشرة:

ويطلق عليها: "السياسات التعليمية التي تحقق التطور الفردي للمعلم"، و"سياسات المدى القصير أو السياسات الصغرى"، والمتمثلة في خمسة مجالات، وهي كالتالي: **المجال الأول - التميز والكفاءة العالية شرط لتوظيف المعلم:** ففي سنغافورة وفنلندا بُذلت جهود كبيرة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الاهتمام بمجال التميز والكفاءة العالية كشرط من شروط التوظيف، ولذلك فقد اهتمت بالقضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية والمتمثلة في مجموعة من مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات أبرزها (الأداء الأكاديمي، واختبار الكفاءة، واختبارات الجدارة، والاختبار الخطي، واختبار المحاكاة، والاختبارات النفسية، والمنافسة، ونسبة الاختيار)، وصنفت تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية لكونها كانت سبباً في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين. **المجال الثاني - نظام الرواتب والمكافآت للمعلم:** تتبع كل من سنغافورة وفنلندا نظاماً للرواتب والمكافآت والخاص بالمعلم، والذي يعالج قضايا تطوير السياسة التعليمية، والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات أبرزها: (تكاليف الدراسة، وتكاليف الرسوم الدراسية، والبدلات، والمنح، والقروض - والإعفاء من دفع القرض)، وكلها ممارسات تم تصنيفها على أنها من أفضل الممارسات العالمية. **المجال الثالث - الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد:** لقد استطاعت كل من: سنغافورة، وفنلندا، وكندا، والصين، وكوريا الجنوبية تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين من خلال قضايا مهمة والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات، أبرزها: (المؤهلات، والمؤسسة المسؤولة عن إعداد المعلم، والمقررات الدراسية، وعدد سنوات الدراسة،

والتدريب الميداني)، وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية. المجال الرابع - هياكل التطوير والوظيفي: استطاعت أيضًا كل من سنغافورة ونيوزيلندا أن تطور السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين من خلال الاهتمام بالقضايا المتعلقة بهياكل التطور الوظيفي والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات، أبرزها: (مسار القيادة، ومسار التعليم، ومسار المعلم المتخصص)، لذلك تم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية، المجال الخامس - استدامة النمو المهني للمعلم: استطاعت كل من: ولاية أونتاريو الكندية، وسنغافورة، وبلدية شنغهاي الصيني، وفنلندا، وهونج كونج الصين أن تصنف على أنها من أفضل الممارسات العالمية في مجال تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين لكونها اهتمت بقضايا السياسة التعليمية، والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات، أبرزها: (الإعداد أو التدريب التمهيدي، التوجيه والمتابعة، ومجموعات التعلم، وحلقات البحث، والدورات، وورش العمل)، لذلك تم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية.

القسم الثاني: السياسات التعليمية على مستوى المنظومة التعليمية ككل:

ويطلق عليها سياسات المدى البعيد أو السياسات الكبرى، والمتمثلة في خمسة مجالات أيضًا، وهي كالتالي: المجال السادس - المساءلة وتقييم أداء المعلم: استطاعت كل من: تشيلي، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وولاية فيكتوريا، واسكتلندا، والمملكة المتحدة، وسنغافورة تطوير سياساتها التعليمية الخاصة بالمساءلة، وتقييم أداء المعلم من خلال تطوير مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات، ومن أبرزها: (الأدلة على تعليم التلميذ وأدائه، ومتابعة أداء المعلمين من قبل زملائهم، ووضع أهداف الأداء والتقييم الذاتي، والمقابلات، والملف التعليمي، ووجهة نظر التلاميذ وأولياء الأمور، ومراقبة الصفوف الداخلية والخارجية) لذلك تم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية. المجال السابع - القيادة المدرسية: استطاعت كل من سنغافورة وفنلندا أيضًا تطوير السياسة التعليمية الخاصة بالقيادة المدرسية لمعلم القرن الحادي والعشرين من خلال تطوير القضايا التالية والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء

لأفضل الممارسات، ومن أبرزها: (الاختيار، والبرامج التدريبية، والتقييم، ومهام القيادة المدرسية)، لذلك تم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية. **المجال الثامن - مكانة المعلم:** استطاعت كل من: فنلندا، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية من تطوير قضايا السياسة التعليمية والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات، ومن أبرزها: (تعزيز النظرة الثقافية للمعلم، والاستقلال الذاتي، والثقة المجتمعية، والتوظيف القائم على الكفاءة، وإدارة المناخ المدرسي، وتعظيم دور المعلم، وتعزيز صورة المعلم، والاعتراف الوطني بإنجازات خبراء التعليم). وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية. **المجال التاسع - السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة:** استطاعت كل من: سنغافورة، وولاية أونتاريو، وولاية بوسطن تطوير القضايا المتعلقة بالسياسة التعليمية والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات ومن أبرزها: (وحدة وتكامل الرؤية، والتنسيق الفعال، والشبكات التعليمية المفتوحة) وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية. **المجال العاشر: التوجهات المستقبلية لمعلم القرن الحادي والعشرين:** استطاعت كل من: سنغافورة، والصين، وأستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية تطوير القضايا المتعلقة بالسياسة التعليمية والمتمثلة في مجموعة مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات، ومن أبرزها: (التعليم القائم على حل المشكلات، والتعليم القائم على مجتمعات التعلم المفتوحة، والتفكير التأملي، والتعليم الجماعي، والتعليم من أجل الحياة والعمل)، وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات العالمية.

وفي مصر، اتخذت هيئة ضمان الجودة جهودًا كبيرة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين وللمنظومة التعليمية ككل، وذلك على النحو التالي: حيث حددت وثيقة المستويات المعيارية للسياسات التعليمية الصادرة عن هيئة ضمان الجودة والاعتماد عام 2010م تسعة مجالات رئيسة للسياسة التعليمية، وهي⁽⁵⁾:

المجال الأول: رؤية السياسة التعليمية "Education policy vision" التي تتحقق في وضع رؤية ورسالة السياسة التعليمية على مدى الزمن.

المجال الثاني: الإطار التشريعي للسياسة التعليمية، وهذا المجال يتضمن المعايير المستمدة من مواد الدستور، والقوانين، والوثائق الفكرية المعنية بالتعليم في المجتمع المصري.

المجال الثالث: مؤسسة صنع السياسة التعليمية *policy making* *institulazialion*، ويقصد بهذا المجال عمليات بناء السياسة التعليمية في إطار مؤسسي وتشريعي يتفق مع دستور الدولة، والتشريعات، والقوانين، واللوائح الحكومية للدولة.

المجال الرابع: المشاركة المجتمعية في السياسة التعليمية، ويقصد بمجال المشاركة المجتمعية في السياسة التعليمية المعايير التي تحدد طبيعة ونوعية المشاركات التعليمية في مراحل صنع، وتنفيذ، وتقويم السياسة التعليمية.

المجال الخامس: تطبيق وتنفيذ السياسة التعليمية *education policy implementation*، ويقصد بمجال تنفيذ السياسة التعليمية تلك السياسة التي تتم بمقتضاها ترجمة قرارات السياسة التعليمية إلى واقع ملموس في شكل برامج محدودة.

المجال السادس: تحقيق فاعلية السياسة التعليمية، ويقصد بمجال تحقيق فاعلية السياسة التعليمية مدى توافر الإمكانيات التكنولوجية، والمعلومات، وآليات العمل الملائمة، والموارد البشرية المؤهلة القادرة على وضع سياسة تعليمية تسهم بفاعلية في رفع مستوى نظام التعليم المصري.

المجال السابع: تقويم السياسة التعليمية *Education policy Evaluation*، ويقصد بمجال تقويم السياسة التعليمية المعايير التي يتم في ضوءها الحكم على مدى نجاح السياسة التعليمية في تطوير وتحديث المؤسسات التعليمية، وذلك انطلاقاً من أهدافها الإستراتيجية.

المجال الثامن: ضمان جودة السياسة التعليمية، ويقصد بمجال ضمان جودة السياسة التعليمية الالتزام بالمعايير القياسية الوطنية للجودة في جميع مراحل صنع، وتنفيذ، وتقويم السياسة التعليمية للتعليم قبل الجامعي.

المجال التاسع: عائدات السياسة التعليمية *Education policy outcomes*، ويقصد بمجال عائدات السياسة التعليمية ما يتوافر لدى الفرد والمجتمع من مكتسبات تعليمية وآثار إيجابية في الجوانب التنموية، والتي تنسب إلى نجاح السياسة

التعليمية. وكما حدد دستور 2014 الإطار التشريعي للسياسة التعليمية، وأضاف إلى بند التعليم ست مواد، تبدأ من المادة رقم (19) حتى المادة رقم (25)، وتؤكد المادة رقم (23) على أن المعلمين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم هم الركيزة الأساسية للتعليم، وتكفل الدولة تنمية كفاءتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية بما يضمن جودة التعليم، وتحقيق أهدافه⁽⁶⁾.

وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة إلا أن السياسة التعليمية والخاصة بالمعلم وبالمنظومة التعليمية ككل في مصر؛ لا تزال تواجه قصوراً كبيراً، وأن المجالات التي تم تحديدها وفق وثيقة المعايير يتم التعامل معها عشوائياً؛ مما جعل التعليم ينحدر ويتراجع عالمياً، بالإضافة إلى أن معايير تلك الوثيقة لا تواكب الممارسات العالمية الجديدة، بالإضافة إلى ظهور التحديات، ومن أبرزها ضعف السياسات التعليمية المتعلقة بالمعلم؛ مما أثر بالسلب على طبيعة إعدادهم، والتي ظهرت في انحصار نموه المهني؛ مما أثر على مستوى التميز والكفاءة⁽⁷⁾، وقصور التعليم في دعم خطط التنمية، بالإضافة إلى تقادم الرواتب والمكافآت، مع هلامية المساءلة أثر كل ذلك بالتعبية على أداء المعلم، ومن ثم أثر على طبيعة العلاقة ما بين المدير والمعلم، وكل هذه السياسات تتنافى مع التوجهات المستقبلية لطبيعة معلم القرن الحادي والعشرين. وتشير الدراسات إلى أن محاولات تطوير السياسات التعليمية المتعلقة بالمعلم كشفت عن وجود قصور في تلك المحاولات، ووجود تحديات كثيرة لتحقيق ما جاء في اللوائح والقرارات المتعلقة بالسياسات التعليمية المتعلقة بالمعلم ومهنة التعليم⁽⁸⁾، حيث إن أغلبها تضمن صلاحيات صورية، بالإضافة إلى ضعف الرضا المجتمعي عن التعليم العام والسياسة التعليمية في مصر، فقد بلغت نسبة الرضا المجتمعي عن التعليم في مصر 42.6%⁽⁹⁾. بالإضافة إلى العديد من المشكلات، التي أكدتها لجنة دراسة وضع كليات التربية في مختلف الجامعات المصرية، وضعف قدرة كليات التربية على اجتذاب أفضل الطلاب للالتحاق بها، ويرجع ذلك لأسباب تتعلق بضعف معايير القبول. وكل هذا يكشف عن قصور السياسات التعليمية المتعلقة بالمعلم والمنظومة التعليمية ككل؛ مما زاد من حجم التحديات التي تعوق تطوير النظام التعليمي⁽¹⁰⁾. ومن هنا يمكن بلورة مشكلة البحث.

مشكلة البحث:

كيف يمكن الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كالتالي:

- 1- ما الأسس النظرية للسياسة التعليمية المتعلقة بمعلم القرن الحادي؟ وما أفضل الممارسات العالمية وأبرز القضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين؟
- 2- ما طبيعة العلاقة بين أفضل الممارسات العالمية والسياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين؟
- 3- ما أفضل الممارسات العالمية التي ساهمت في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين؟
- 4- ما أبرز التدابير المصرية في مجال تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين؟
- 5- ما الإجراءات المقترحة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم إجراءات مقترحة في ضوء الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية؛ وذلك لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي كالتالي:

- 1- تحديد مفهوم السياسة التعليمية المتعلقة بمعلم القرن الحادي والعشرين، وتوضيح الإطار المفاهيمي لها، وتبيان وتحليل أفضل الممارسات العالمية وأبرز القضايا التي ساهمت في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر.
- 2- إبراز طبيعة العلاقة بين أفضل الممارسات العالمية والسياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

- 3- استعراض أفضل الممارسات العالمية، التي ساهمت في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.
- 4- توضيح أبرز التدابير المصرية في مجال السياسة التعليمية المتعلقة بمعلم القرن الحادي والعشرين.
- 5- تقديم إجراءات مقترحة يمكن بمقتضاها تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث الحالي من أهمية الموضوع الذي يتناوله؛ ألا وهو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، حيث ينطلق البحث من كون تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية محددًا رئيسيًا للارتقاء بالمعلم والمنظومة التعليمية ككل، كما أنه من أكبر القضايا التي تشغل صانعي السياسات، ومتخذي القرارات ومخططي التعليم بل والمجتمع بأسره، وتبدو أهمية البحث من خلال القيمة النظرية التي يقدمها، فيما يتعلق بإلقاء الضوء على مجال بحثي مهم، يتعين إيلاؤه الأهمية الكافية ألا وهو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، يضاف إلى ذلك القيمة التطبيقية للبحث من خلال ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج، قد تفيد في تبيان آليات تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

حدود البحث:

تتضمن حدود البحث ما يلي:

1- الحدود الموضوعية: وهي كالتالي:

أ- تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية، وسوف يتم تناولها من خلال ما يلي:

- قضايا السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

فقد تم تناول السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين من خلال قسمين، القسم الأول: سياسات خاصة بالمعلم بصورة مباشرة، القسم الثاني: سياسات تعليمية خاصة بالمنظومة التعليمية، ويطلق على السياسات التعليمية التي تحقق التطور الفردي للمعلم سياسات المدى القصير أو السياسات الصغرى،

والمتمثلة في خمسة مجالات، وهي: **المجال الأول**: التميز والكفاءة العالية شرط لتوظيف المعلم، و**المجال الثاني**: نظام الرواتب والمكافآت للمعلم، و**المجال الثالث**: الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد، و**المجال الرابع**: هياكل التطوير الوظيفي، و**المجال الخامس**: استدامة النمو المهني للمعلم.

وتمثل **القسم الثاني** في: سياسات تحقق التطور على مستوى المنظومة التعليمية ككل، ويطلق عليها سياسات المدى البعيد أو السياسات الكبرى، و**المجال السادس**: المساءلة وتقييم أداء المعلم، و**المجال السابع**: القيادة المدرسية، و**المجال الثامن**: مكانة المعلم، و**المجال التاسع**: السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة، و**المجال العاشر**: التوجهات المستقبلية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

2- **الحدود الزمانية**: تم إجراء البحث خلال عام 2017م-2018م.

مصطلحات البحث: يعرض هذا الجزء للمصطلحات الواردة في عنوان البحث، ويأتي التحليل التفصيلي للمصطلحات في الإطار النظري للبحث، وذلك فيما يلي:

1- **السياسة التعليمية Educational Policy**:

السياسة التعليمية، السياسة في اللغة تعني: تولي الرياسة والقيادة، وساس الناس: أي تولي رياستهم وقيادتهم، وساس الأمور: دبرها، وقام بإصلاحها⁽¹¹⁾، ويطلق على السياسة الموجهة للمؤسسات التعليمية بالسياسة التعليمية Educational Policy بالمفهوم العام لكلمة سياسة، لكنها تتعلق بأحد أنشطة ومجالات المجتمع، وهو مجال التربية والتعليم، ولذلك اتصف مفهوم السياسة بذلك المجال، والمؤسسات التي يستهدفها، وهي المؤسسات التعليمية، ولذلك يطلق على السياسة الموجهة لهذه المؤسسات مفهوم السياسة التعليمية⁽¹²⁾. وتعرف السياسة التعليمية أيضًا بأنها: مجموعة من الأهداف الموجهة للنظام التعليمي، واختيار الطرائق والوسائل التي تحقق هذه الأهداف⁽¹³⁾، لذلك كثيرًا ما تكون السياسات التعليمية معبرة عن وجهة نظر النخبة الحاكمة التي تستهدف النظام التعليمي، وتقوم بتوجيهه لتحقيق مكاسب سياسية أو أدبية أو معنوية أو مادية⁽¹⁴⁾. وتعد السياسات التعليمية عملية أكثر شمولية؛ فهي تتضمن الموجهات التي تشمل: الأهداف،

والاتجاهات، والمبادئ، وما تتطلبه هذه الجهات من المتطلبات المختلفة: الروحية، والفلسفية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، وكذلك الإجراءات التي تستخدم في عمليات التنفيذ داخل المؤسسات التعليمية (15).

وتأسيساً على ما سبق يتضح، أن السياسة التعليمية في أي نظام تعليمي عملية مهمة وضرورية؛ لأنها تكون بمثابة موجّهات لهذا النظام من حيث: أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، والخطط والأنشطة والبرامج التي يقدمها من خلال مراحلها التعليمية المختلفة، والعمل على تنفيذها وتقييمها، وما يتعلق بها من قرارات لتطويرها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف السياسة التعليمية إجرائياً بأنها: "مجموعة الأهداف والخطط والبرامج التعليمية والتربوية، والإجراءات والتدابير التي يجب القيام بها، لضمان تنفيذها وتطبيقها بنجاح في مجال تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين".

2- أفضل الممارسات Best Practices:

المُمارَسة وفق تعريف قاموس لسان العرب (16): المُمارَسة (اسم)، مصدر مَارَسَ، ومُمارَسةً الخُوق: مُبَاشَرَتُهَا. ومَارَسَ الشَّخْصُ الشَّيْءَ: عَالَجَهُ وَزَوَلَهُ، وَقَامَ بِعَمَلِهِ، وَالْمُمارَسةُ: هِيَ طَرِيقَةُ لِلْعَمَلِ أَوْ طَرِيقَةُ يَجِبُ أَنْ يَتِمَّ بِهَا الْعَمَلُ. والممارسات يمكن أن تشمل الأنشطة، والعمليات، والوظائف، والمواصفات القياسية، والإرشادات. وتم تعريف أفضل الممارسات وفق قاموس لسان العرب على أنها: أنشطة أو عمليات مجربة، تم استخدامها بنجاح بواسطة العديد من المؤسسات.

ولقد جاء في قاموس الأعمال تعريف أفضل الممارسات على أنها: طريقة أو تقنية أظهرت نتائج ثابتة تفوق النتائج التي تم تحقيقها بوسائل أخرى، ويتم استخدامها كمقياس. وتم تعريف أفضل الممارسات أيضاً وفق مؤسسة الجودة الأوروبية للتميز (European Quality Foundation for Excellence) (17): على أنها: طريقة أو أسلوب تم قبوله بشكل عام على أنه الأفضل من بين مجموعة أخرى من البدائل؛ وذلك لتفوقه في إظهار نتائج تفوق تلك التي تحققها الوسائل الأخرى، أو لأنها أصبحت طريقة نموذجية لعمل الأشياء، فهي مجموعة من المبادئ التوجيهية أو الأخلاقية أو الأفكار التي تمثل أكثر الطرق فعالية، وعادة ما يتم تحديد

الممارسات المثلى من قبل سلطة أو هيئة محددة كهيئة حاكمة أو هيئة إدارية، وذلك اعتمادًا على طبيعة العمل. وتعتبر أفضل الممارسات من أهم ما يميز معايير الإدارة المعتمدة، وتم تعريف أفضل الممارسات وفق المنظمة الدولية للمعايير (ISO International Organization for Standardization)،⁽¹⁸⁾ على أنها: مدخل أو أداة منهجية تهدف إلى تحسين الأداء أو الوضع الراهن للمؤسسات والمنظمات في جميع المجالات، كما يعتبر جزءًا من إستراتيجيات تحقيق الجودة والتميز، والاستفادة من حلول تم تجربتها وتطبيقها في أماكن ومؤسسات أخرى، بما يمثل المشاركة في المعرفة والحلول مع الآخرين بدلاً من إعادة اختراع حلول من جديد، بما يوفر الوقت والجهد، وذلك مع مراعاة تعديل وتكييف الممارسات المتميزة لتتلاءم مع السياق والبيئة المحيطة. وتم تعريف أفضل الممارسات وفق النظام الأوروبي للمعايير (EN, European Norm)⁽¹⁹⁾ على أنها: المنهجيات أو أطر العمل أو إجراءات العمل التي يتم إثبات أنها الأمثل من خلال التجربة والبحث، لتحقيق أهداف منشودة معينة، وعادة ما يشيع ثبوت نجاحها في عدة جهات ليتم لاحقًا تبنيها من جهات أخرى، بسبب سمعة النجاح التي حققتها، والإثبات هنا ليس مبنياً على وجهات نظر مهنية؛ وإنما إثبات علمي من خلال مؤشرات أداء تم قياسها قبل وأثناء وبعد تبني المؤسسة لممارسة معينة، ومع الوقت ومع كثرة التجربة يمكن أن تصبح الممارسة السبيل الوحيد في عرف المؤسسات لتنفيذ الأعمال الناجحة، كما تتم المقارنة وتحليل المنافسين في ضوءها.

وتأسيساً على ما سبق، يمكن تعريف أفضل الممارسات العالمية إجرائياً على أنها: "تلك الممارسات التي ثبت أنها حققت أفضل النتائج، والتي تم اختيارها وانتقاؤها وفق نظام منهجي؛ كي يتم الحكم عليها بشكل صحيح".

الدراسات السابقة: تم ترتيب الدراسات من الأقدم للأحدث، بداية بالدراسات التي تناولت السياسة التعليمية، وتليها الدراسات التي تناولت أفضل الممارسات العالمية، وهي كالتالي:

أولاً - الدراسات التي تناولت السياسة التعليمية:

1-دراسة فأتن محمد عدلي: بعنوان: دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين، وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، 2010 (20).

هدفت الدراسة إلى تحليل السياسة التعليمية في مصر للتعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين، وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وكانت أهم نتائج الدراسة: اتفاق الطلاب والمعلمين على أن النظام التعليمي لا يعمل على تخريج الطلاب القادرين على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس، والمشاركة في قضايا المجتمع. وتتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناول قضية سياسات التعليم، وأيضًا في استخدام المنهج الوصفي، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على سياسات التعليم قبل الجامعي في فترة تسعينيات القرن العشرين، وفي ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر مستفيدًا من أفضل الممارسات العالمية.

2-دراسة منار محمد إسماعيل بغدادي، بعنوان: تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، 2015م. (21)

هدفت الدراسة إلى تقويم السياسات التعليمية في مصر؛ وذلك لتقديم نوع من الإنذار المبكر عن جوانب الضعف والخلل في النظام التعليمي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: لم تتكامل السياسة التعليمية مع السياسات التنموية الأخرى وسياسة التنمية الشاملة في الدولة؛ حيث لم تستطع الربط بين التعليم العام واحتياجات سوق العمل. وتتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناول قضية السياسات التعليمية، وأيضًا في استخدام المنهج الوصفي، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على تقويم السياسات التعليمية لإبراز جوانب الضعف والخلل في النظام التعليمي، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

**3- دراسة أمين محمد النبوي، محمد طه حنفي، عادل محمد حسن سليمان
شتا: إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا
واسكتلندا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة "دراسة مقارنة"، 2015م (22)**

هدفت الدراسة إلى تحليل الأساس النظري لإصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام ومتطلبات مجتمع المعرفة، والتعرف على واقع إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا واسكتلندا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة إجراءات مقترحة لإصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في جمهورية مصر العربية وذلك في ضوء خبرتي ماليزيا واسكتلندا، وبما يحقق متطلبات مجتمع المعرفة، ويتفق مع بيئة المجتمع المصري.

تتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناول قضية إصلاح السياسات التعليمية، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا واسكتلندا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

**4- دراسة محمد إبراهيم عبد العزيز خاطر، بعنوان: معايير مقترحة للتميز التنظيمي في
مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة،
2016م (23).**

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التميز التنظيمي في المؤسسات التعليمية، وتحليل أهم مجالاته والتي حددت في خمسة مجالات، وهي: القيادة الإستراتيجية الفعالة، والسياسات المتجددة في إدارة الموارد البشرية، والثقافة التنظيمية المحفزة لتحقيق التميز، والكفاءة في إدارة العمليات التنظيمية، والتقويم باستخدام مقاييس تنافسية. ولقد اتبعت الدراسة المنهج المقارن. واختتمت الدراسة بتقديم قائمة بمعايير ومؤشرات التميز التنظيمي في مجالاته المختلفة داخل المؤسسات التعليمية في مصر.

تتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناول قضية تطوير السياسات التعليمية، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على طبيعة التميز التنظيمي في المؤسسات التعليمية، وتحليل أهم مجالاته، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير

السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

5- دراسة عماد صموئيل وهبة، بعنوان: تطوير برامج إعداد معلم التعليم الأساسي بكلية التربية بسوهاج في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم في مصر 2014-2030م، 2017م⁽²⁴⁾.

هدفت الدراسة إلى وضع خطة مقترحة لتطوير برامج إعداد معلم التعليم الأساسي في كلية التربية، جامعة سوهاج في ضوء الخطة الإستراتيجية للتعليم في مصر 2014 - 2030م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، مع أسلوب التحليل البيئي الرباعي (تحليل سوات SWOT ANALYSIS)، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أنه من الضروري بناء برامج دراسية متطورة ومتميزة لإعداد معلم التعليم الأساسي في الكلية. وتتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناول قضية تطوير برامج إعداد معلم، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على تطوير برامج إعداد معلم التعليم الأساسي في كلية التربية - سوهاج في ضوء الخطة الإستراتيجية للتعليم في مصر 2014 - 2030م، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

ثانياً - الدراسات التي تناولت أفضل الممارسات العالمية:

1- Study: Organization for Development and International Economic Cooperation, Teaching and Learning International Survey, TALIS, 2013.²⁵⁾

دراسة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، بعنوان: جودة التعليم والتعلم (TALIS) 2013م:

هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية تقويم السياسات التعليمية، وما لها من دور كبير في تحسين نتائج تعليم الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية، ومدى استخدام بعض الدول لمجموعة من التقنيات والممارسات لتقييم: الطلبة، والمعلمين، والمدرسة، وقادة المدارس، والنظام التعليمي ككل، استناداً إلى تقييم وأطر عمل لتحسين النتائج المدرسية، وتحليل نقاط القوة والضعف في المناهج المختلفة. وتم إجراء هذه الدراسة على مستوى أكثر من 40 دولة.

تتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناول قضية تقويم السياسات التعليمية، بالإضافة إلى الرجوع لتلك الدراسة في الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت تقويم السياسات التعليمية في أكثر من 40 دولة، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

2- Study: Organization for Development and International Economic Cooperation, Programmer for International Student Assessment, PISA, 2013 (26)

دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعنوان: الاختبارات المعيارية الدولية لتقييم الطلبة pisa، 2013م.

هدفت الدراسة إلى وضع إطار عمل لتقويم وتقييم الممارسات التعليمية؛ من أجل تحسين مخرجات المدرسة ونتائج الطلاب في المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية، وما يتم استخدامه من قبل الدول المختلفة من تقنيات وممارسات متعددة لتقويم وتقييم الطلاب والمعلمين والمدارس ونظم التقويم، مثل التقييمات الدولية "PISA" وما توفره من معلومات إضافية للمقارنات الخارجية والمعيارية، وتم عمل الدراسة في أكثر من 80 دولة.

هذا، وتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناولها قضية تقييم السياسات التعليمية للمنظومة التعليمية، بالإضافة إلى أنه تم الاستناد والرجوع والاستفادة من تلك الدراسة في تجميع أفضل الممارسات العالمية والتي كان لها دور كبير في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين على مستوى العالم.

3- Kirsi Tirri: The last 40 years in Finnish teacher education, University of Helsinki, Finland, 2014.

دراسة كيرسي تريير، بعنوان: السنوات الأربعون الماضية في برامج إعداد الطالب المعلم في فنلندا، 2014م (27).

هدفت الدراسة إلى استعراض ومناقشة التغييرات التي طرأت على برامج إعداد الطالب المعلم خلال الأربعين سنة الأخيرة؛ أي رصد أبرز وأهم التغييرات والتطورات في الفترة ما بين (1974م-2014م)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

أن المعلمين في حاجة إلى مواكبة التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ من أجل العمل في نفس البيئات التعليمية مثل طلابهم، ولتحقيق التميز في العملية التعليمية.

وتتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناولها قضية تطوير برامج إعداد المعلم، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على التغييرات الرئيسية في تعليم المعلمين الفنلنديين خلال السنوات الأربعين الماضية، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

4-Jennifer Pei-Ling Tan, Elizabeth Koh: Advancing 21st Century Competencies in Singapore, Case Study, National Institute of Education, Nanyang Technological University, February 2017 .

دراسة جنيفر بي، لينغ تان، إليزابيث كوه: النهوض بكفاءات القرن الحادي والعشرين في سنغافورة، دراسة حالة، المعهد الوطني للتعليم، جامعة نانيانغ التكنولوجية، فبراير 2017م⁽²⁸⁾.

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم التطلعات التعليمية الرئيسية، ومبادرات الإصلاح الجديرة بالملاحظة في رحلة سنغافورة نحو إعداد الطلاب المعلمين في القرن ال 21 من خلال برامج إعداد المعلم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن برامج إعداد الطالب المعلم تهدف إلى تقديم أفكار جديدة ورؤى مستقبلية ذات فلسفة واضحة، وقادرة على إعداد كفاءات القرن الحادي والعشرين.

وتتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناولها قضية إعداد الطلاب المعلمين في القرن ال 21، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على برامج إعداد المعلم في سنغافورة، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة

التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

5- Nancy Maynes, Blaine E. Hatt: The Complexity of Hiring Supporting, and Retaining New Teachers across Canada, 2017.

دراسة نانسي ماينز، بلين إي هات، بعنوان: آليات التوظيف والدعم، والاحتفاظ بالمعلمين الجدد في كندا، 2017م⁽²⁹⁾.

هدفت الدراسة إلى رصد ودراسة طبيعة الممارسات في برامج إعداد الطالب المعلم في العديد من كليات إعداد المعلم، وأكدت الدراسة ضرورة التحسين المستمر، ودعم هؤلاء المهنيين في جميع مراحل حياتهم المهنية والتطوير الدائم لبرامج إعداد أعضاء هيئة التدريس القائمين على العملية التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها: أن الحكومة الكندية تطمح إلى التقدم في مصاف الدول، مع الحفاظ على مكتسباتها من خلال متابعة وتقديم الدعم المستمر لتطوير المنظومة التعليمية، مع التركيز على المعلم؛ لكونه العمود الفقري للمنظومة ككل.

وتتشابه الدراسة السابقة مع البحث الراهن في تناولها قضية طبيعة الممارسات في برامج إعداد الطالب المعلم في العديد من كليات إعداد المعلم في كندا، غير أنهما يختلفان في أن الدراسة السابقة ركزت على تصور مقترح نموذجي لمسار وظيفي للمعلم الجديد، بينما يتجه البحث الراهن نحو تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي؛ كونه أنسب المناهج لدراسة كيفية تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر، والذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة، وجمع الحقائق، والمعلومات، والملاحظات عنها، ووصف الظروف الخاصة بها، وتقدير حالتها كما توجد عليها في الواقع، ويهتم أيضًا بتقرير ما ينبغي أن تكون عليه الأشياء والظواهر التي يتناولها البحث، وذلك في ضوء قيم أو معايير معينة، واقتراح الخطوات أو

الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول بها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليها (30).

وتتمثل الخطوات الإجرائية للبحث فيما يلي:

- 1- **الخطوة الأولى:** وتتمثل في الإطار العام للبحث.
- 2- **الخطوة الثانية:** وتتمثل في دراسة تحليلية لماهية السياسة التعليمية المتعلقة بمعلم القرن الحادي والعشرين، والدراسة التحليلية لماهية أفضل الممارسات العالمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وتناول أبرز القضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين والمنظومة التعليمية ككل، وتمثل هذه الخطوة القسم الثاني للبحث والتي بعنوان: **الإطار النظري.**
- 3- **الخطوة الثالثة:** وتتمثل في إبراز طبيعة العلاقة بين أفضل الممارسات العالمية والسياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وتمثل هذه الخطوة القسم الثالث للبحث، والتي بعنوان: **طبيعة العلاقة بين أفضل الممارسات العالمية والسياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.**
- 4- **الخطوة الرابعة:** وتتمثل في استعراض أفضل الممارسات العالمية لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وتمثل هذه الخطوة الرابعة للبحث، والتي بعنوان: **أفضل الممارسات العالمية للسياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين**
- 5- **الخطوة الخامسة:** إبراز التدابير المصرية في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية، وتمثل هذه الخطوة الخامسة للبحث والتي بعنوان **الجهود المصرية في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية.**
- 6- **الخطوة السادسة:** وتتمثل في تحديد الإجراءات المقترحة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر، وذلك من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية. وتمثل هذه الخطوة القسم السادس والتي بعنوان: **الإجراءات المقترحة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، وفيما يلي بيان تفصيلي لتلك الخطوات:**

القسم الثاني للبحث – الإطار النظري:

سيتم تناول الإطار النظري للبحث من خلال تحليل المفاهيم الأساسية والتي تتناول ماهية السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وماهية أفضل الممارسات العالمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، ثم طبيعة العلاقة بين تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين وأفضل الممارسات العالمية كما يلي:

أولاً - ماهية السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

1- مفهوم السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

تتعدد تعريفات السياسة التعليمية، وتختلف من فترة زمنية لأخرى ومن مجتمع لآخر، فكلية سياسة "Policy" شأنها شأن المصطلحات في العلوم الإنسانية والاجتماعية تتمتع بتعدد تعريفاتها، وكلمة سياسة: تأتي من الفعل ساس، يسوس، وساس الأمر يعني دبره، وقام بإصلاحه، وساس الشيء يعني القيام عليه وإصلاحه. وكلمة (Policy): اسم، بالإنجليزية تعني: سياسة أو حكمة أو دهاء سياسي، أما كلمة (Politics) فهي تعني: علم السياسة، وقد تعني (أ) السياسة. (ب) الأساليب أو المناورات السياسية، والسياسة التعليمية تعني بالإنجليزية (Educational Policy) (31).

ويرتبط مفهوم السياسة التعليمية Educational policy بالمفهوم العام لكلمة سياسة، لكنها تتعلق بأحد أنشطة ومجالات المجتمع، وهو مجال التربية والتعليم، ولذلك اتصف مفهوم السياسة بذلك المجال، والمؤسسات التي يستهدفها، وهي المؤسسات التعليمية، ولذلك يطلق على السياسة الموجهة لهذه المؤسسات مفهوم السياسة التعليمية. وتختلف كلمة السياسة (Politics) عن كلمة سياسة (Policy)، والأخيرة تقترب في معناها من العمل العام، أو السياسة العامة للدولة أو الحكومة (Public Policy)، ولذلك تعتبر السياسة التعليمية أحد مجالات السياسة العامة للدولة كالسياسة الاقتصادية، والسياسة الاجتماعية؛ ولذلك تعد السياسة التعليمية جزءاً من السياسة الاجتماعية للدولة؛ لأنها تتم في إطار اجتماعي، ولذلك يمكن اعتبارها مجموعة

من التوجهات العامة والمبادئ التي توجه العمل التعليمي، واتخاذ القرارات فيه، وما تستهدف تحقيقه من أهداف في إطار السياسة العامة للدولة.

كما تعرف السياسة التعليمية Education Policy بأنها: "مجموعة من الأهداف الموجهة للنظام التعليمي، واختيار الطرائق والوسائل التي تحقق هذه الأهداف"، ولذلك تعد إطارًا موجهًا للنظام التعليمي وما به من: أهداف، ومحتوى علمي، وإستراتيجيات تعليمية تسعى إلى تحقيق هذه الأهداف، والعمل على قياسها. ويمكن تعريف السياسة التعليمية بأنها: "مجموعة من الأهداف والمبادئ الشاملة والمتكاملة، التي ينبغي أن تكون محورًا لحركة الفعل في مجال التعليم - باعتبارها سياسة وزارة - على مدى زمني معين، يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف في حدود ما تضمنه من مبادئ، وفي ضوء ما حددته من معايير للتقويم والحكم، مع اتسامها بالمرونة؛ لتيح إمكانية التعديل في حالة الضرورة⁽³²⁾.

وكذلك يمكن تعريفها بأنها: "الخطة التربوية السليمة والقابلة للتنفيذ التي يقوم فيها التكامل بين صانعي السياسة التربوية والفنيين من واضعي الخطة، والذين يتبعونها، وهي توجه عام يحدد التوجهات عند اتخاذ القرارات. وتتصف السياسات التعليمية بأنها عملية ديناميكية، وتتسم بالمرونة والقابلية للتطبيق، ولها وظيفتها التفسيرية والتوجيهية، وتتضمن أهدافًا واضحةً ومنتقًا عليها، وخطط وإجراءات تطبيقها.

وهناك تعريف آخر يقول: إن السياسة التعليمية تعني: "الأهداف والاتجاهات، والمبادئ المنسجمة والمتسقة، والتي ينبغي أن تركز على مجموعة من المتطلبات: الروحية، والفلسفية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية في شمول وتكامل؛ بحيث يمكن من خلالها - وما تتضمنه من إجراءات ووسائل - أن تحقق أهدافها"⁽³³⁾.

كما أن السياسة التعليمية تعد: "جملة الموجهات التي تقود النظام التعليمي، وتحدد مراحلها، ونظمه وأهدافه ووسائل تحقيق تلك الأهداف، لتصير إطارًا مرجعيًا، يسترشد به عند تناول قضايا التعليم ومشكلاته"⁽³⁴⁾، وعلى ذلك فإن السياسة التعليمية عملية ديناميكية تتسم بالترابط بين مدخلاتها التي تعبر عن المطالب والاحتياجات التعليمية والتربوية، وبين مخرجاتها التي تعبر عن القوانين والقرارات

واللوائح التي تتعلق بالسياسة التعليمية، وإجراءات تنفيذها مستقبلاً، لتحقيق مصالح الدولة والمجتمع.

وتعد السياسة التعليمية بمثابة إطار عام، يعبر عن توجهات الدولة والمجتمع في مجال التعليم، ويتضمن: الأهداف، والخطط، والبرامج التعليمية والتربوية، والإجراءات، ويجب القيام بها لضمان التنفيذ والتطبيق الناجح لها، والتقويم في ضوء معايير واضحة ومحددة⁽³⁵⁾. ويمكن القول: إن السياسة التعليمية عملية ديناميكية تتفاعل خلالها مجموعة من القوى والعوامل المؤثرة سواء كانت مؤسسات داخلية، أو خارجية، أو أفراد وجماعات، لكن كل منهما يختلف في تأثيره بقدر ما يمتلكه من قوة أو سلطة ونفوذ.

2- أهمية السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

تمثل السياسة التعليمية أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول؛ كونها تتجه مباشرة للتعامل مع الإنسان بصفته العامل المؤثر والفعال داخل المجتمع، كما أنّ النظام التعليمي يستمد قوته وجوده مخرجاته من انطلاقه من سياسة تعليمية ثابتة، تعمل على تحديد الإطار الإجرائي الذي بدوره يساعد في توجيه القرارات والخطط والبرامج التربوية بالشكل الذي يسهم في تطوير العملية التعليمية، مما يكسب أفراد المجتمع القيم والمعارف والمهارات التي تساعدهم على تطوير أنفسهم وبناء مجتمعه.

وتتمثل أهمية السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين فيما يلي:

أ- إنّ أهمية السياسة التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكّل إطاراً مرجعياً، وإيدولوجياً من خلال المؤسسات المجتمعية، التي عن طريقها يسعى النظام التعليمي إلى تحقيق أهداف ومطالب التنمية العامة فيه، وأنّ المعلم هو العنصر الأهم في بناء الحضارة، ومن ثم ينبغي البدء به⁽³⁶⁾.

ب- إنّ السياسة التعليمية تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم. فالنخيط للتعليم والنخيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان، يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به⁽³⁷⁾؛ مما يفرض تطوير المستويات العلمية، والمهارات والخبرات اللازمة التي يجب أن تتوفر في معلم القرن الحادي والعشرين.

ج- إن السياسة التعليمية تعمل على المواءمة بين متطلبات المجتمع - وبخاصة سوق العمل - لذلك ينبغي أن تكون السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين تحاكي أفضل الممارسات العالمية (38).

3- أهداف السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

تختلف أهداف السياسة التعليمية من دولة لأخرى، وتعد عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية من الخطوات المهمة لتنفيذ السياسة بطريقة فعالة، ومن الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها عند وضع أهداف السياسة التعليمية ما يلي (39):

أ- أخذ السياسة العامة للدولة بعين الاعتبار عند وضع السياسة التعليمية.
ب- تحقيق الانسجام والتكامل بين الأهداف الأخرى للنشاطات المختلفة والأهداف التربوية لضمان سير الجهود التعليمية وجهود الأنشطة الأخرى في اتجاه واحد.

ج- ترابط الأهداف التربوية مع الأهداف الأخرى العامة في الدولة؛ لضمان تحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة للدولة.

د- توفير المرونة الكافية في اختيار الأهداف وتعديلها بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة، وتحديد أهداف السياسة التعليمية بشكل عملي وموضوعي.

4- مراحل وعمليات تشكيل السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

يمكن تحديد مراحل تشكيل السياسة التعليمية، والعمليات المتفاعلة لكل مرحلة من هذه المراحل كالتالي (40):

أ- المرحلة الأولى - صناعة وصياغة السياسة التعليمية:

تعتبر السياسة التعليمية امتدادًا للنظام السياسي للدولة، وأن صناعة وتشكيل السياسة التعليمية يأتي نتيجة لاختيار سياسي، لذلك كان من الطبيعي أن تأتي السياسة التعليمية كانعكاس للظروف والمناخ السائد الذي تمر به الدولة في فترة زمنية معينة.

ب- المرحلة الثانية - إعلان وتبني السياسة التعليمية:

يتم من خلال هذه المرحلة مجموعة من العمليات التي تشارك فيها مجموعة من القيادات على المستويات السياسية والفنية والإدارية ذات الصلة بالعملية التعليمية،

ولذلك تعد هذه المرحلة مرحلة الانتقال من المبادئ السياسية والأهداف والتوجهات العامة إلى الجوانب العملية والتفصيلية الواضحة والمحددة

ج- المرحلة الثالثة - تنفيذ السياسة التعليمية:

ويتم من خلال هذه المرحلة ترجمة التصورات الذهنية، والأفكار النظرية، والقرارات والمشروعات المتضمنة بالخطط التعليمية إلى إجراءات وأداءات تنفيذية يمكن ممارستها في الميدان التربوي.

5- خصائص السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

للسياسة التعليمية مجموعة من الخصائص وهي كما يلي (41):

أ- الموضوعية: تستند السياسة التعليمية إلى فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع، والمعبرة عن موروثة الثقافي وتطلعاته المستقبلية، ومن ثم تغيب عنها السمة الذاتية المرتبطة بالأشخاص.

ب- التطويرية: وتعني أن السياسة التعليمية تخضع لقدر من التطور يجعلها تتواءم مع جملة المتغيرات المجتمعية.

ج- التحديد والوضوح: تعني السياسة التعليمية بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع، وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وصياغتها بوضوح تام حتى يسهل تنفيذها.

د- الشمولية: تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية والإطار العام في المسألة التعليمية، ولذلك تتجنب الإغراق في الجزئيات والتفصيلات التي تشكل قيوداً على حركة العاملين.

هـ- المعيارية: تعني السياسة التعليمية بتناول قضايا تربوية معاصرة، وتعكس مجموعة من القيم الإنسانية التي تسعى إلى تحقيقها السياسات التعليمية كافة، والتي تعتبر معياراً للتربية والتعليم.

6- وظائف السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين (42):

تتعدد وظائف السياسة التعليمية ويمكن تحديدها في وظيفتين كما يلي:

أ- تحديد إطار للمعايير الثقافية التي تعدّها الدولة مرغوبة في قطاع التربية.

ب- تحديد آلية للمحاسبية يمكن عن طريقها قياس الأداء في النظام التعليمي.

ثانياً - ماهية أفضل الممارسات العالمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

وسيتم تناولها من خلال مجموعة من العناصر كالتالي:

1- مفهوم أفضل الممارسات العالمية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

يعتبر مصطلح أفضل الممارسات العالمية - شأنه شأن المصطلحات في العلوم الإنسانية - مصطلحاً متعدد تعريفاته؛ فقد تم تعريف أفضل الممارسات وفق قاموس لسان العرب على أنها: أنشطة أو عمليات مجربة تم استخدامها بنجاح بواسطة العديد من المؤسسات.

ولقد جاء في قاموس الأعمال تعريف أفضل الممارسات على أنها: طريقة أو تقنية أظهرت نتائج ثابتة تفوق النتائج التي تم تحقيقها بوسائل أخرى، ويتم استخدامها كمقياس. وتم تعريف أفضل الممارسات وفق مؤسسة الجودة الأوروبية للتميز (European Quality Foundation for Excellence)⁽⁴³⁾ على أنها: طريقة أو أسلوب تم قبوله بشكل عام على أنه الأفضل من بين مجموعة أخرى من البدائل، وذلك لتفوقه في إظهار نتائج تفوق تلك التي تحققها الوسائل الأخرى أو لأنها أصبحت طريقة نموذجية لعمل الأشياء، فهي مجموعة من المبادئ التوجيهية أو الأخلاقية أو الأفكار التي تمثل أكثر الطرق فعالية، وعادة ما يتم تحديد الممارسات المثلى من قبل سلطة أو هيئة محددة كهيئة حاكمة أو هيئة إدارية، وذلك اعتماداً على طبيعة العمل، وتعتبر أفضل الممارسات من أهم ما يميز معايير الإدارة المعتمدة.

وتم تعريف أفضل الممارسات وفق المنظمة الدولية للمعايير (ISO, International Organization for Standardization)⁽⁴⁴⁾ على أنها: مدخل أو أداة منهجية تهدف إلى تحسين الأداء أو الوضع الراهن للمؤسسات والمنظمات في جميع المجالات، كما تعتبر جزءاً من إستراتيجيات تحقيق الجودة والتميز، والاستفادة من حلول تم تجربتها وتطبيقها في أماكن ومؤسسات أخرى، بما يمثل المشاركة في المعرفة والحلول مع الآخرين بدلاً من إعادة اختراع حلول جديدة، بما يوفر الوقت والجهد، وذلك مع مراعاة تعديل وتكييف الممارسات المتميزة لتتلاءم مع السياق والبيئة المحيطة.

وتم تعريف أفضل الممارسات وفق النظام الأوروبي للمعايير (European EN Norm)⁽⁴⁵⁾ على أنها: المنهجيات أو أطر العمل أو إجراءات العمل التي يثبت

من خلال التجربة والبحث أنها الأمثل لتحقيق أهداف منشودة معينة، وعادة ما يشيع ثبوت نجاحها في عدة جهات ل يتم لاحقاً تبنيها من جهات أخرى بسبب سمعة النجاح التي حققتها، والثبوت الذي نتحدث عنه ليس مبنياً على وجهات نظر مهنية، وإنما إثبات علمي من خلال مؤشرات أداء تم قياسها قبل وأثناء وبعد تبني المنظمة لممارسة معينة، مع الوقت ومع كثرة التجربة يمكن أن تصبح الممارسة السبيل الوحيد في عرف المنظمات لتنفيذ الأعمال الناجحة، كما تتم المقارنة وتحليل المنافسين في ضوءها.

2- دواعي الاهتمام بأفضل الممارسات العالمية لمعلم القرن الحادي

والعشرين:

تسعى بعض المنظمات العالمية والمؤسسات المهمة والمعنية بالتعليم والتي أبرزها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واليونسكو ومراكز الأبحاث المتخصصة في مجال تصميم أفضل الممارسات إلى تقديم نماذج مصممة بالفعل وذلك لتوحيد الوثائق، والاستفادة من حلول تم تجربتها وتطبيقها في أماكن ومؤسسات أخرى، بما يمثل المشاركة في المعرفة والحلول مع الآخرين بدلاً من إعادة اختراع حلول من جديد، بما يوفر الوقت والجهد، وذلك مع مراعاة تعديل وتكييف الممارسات المتميزة لتتلاءم مع السياق والبيئة المحيطة، وعادة ما يشيع ثبوت نجاحها في عدة جهات ل يتم لاحقاً تبنيها من جهات أخرى بسبب سمعة النجاح التي حققتها، والثبوت الذي نتحدث عنه ليس مبنياً على وجهات نظر مهنية وإنما إثبات علمي من خلال مؤشرات أداء تم قياسها قبل وأثناء وبعد تبني المنظمة لممارسة معينة، مع الوقت ومع كثرة التجربة يمكن أن تصبح الممارسة السبيل الوحيد في عرف المنظمات لتنفيذ الأعمال الناجحة (46).

ومن أبرز المبررات للاهتمام بأفضل الممارسات لمعلم القرن الحادي والعشرين

ما يلي (47):

- أ- تستخدم أفضل الممارسات للحفاظ على الجودة كبديل للمعايير التشريعية الإلزامية، ويمكن أن تستند إلى التقييم الذاتي أو المقارنة.
- ب- تبني أفضل الممارسات يساعد في تحليل السياسات، من خلال تحليل السلوك الواضح والملموس لمعلم القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى تحليل

القضايا المتعلقة بالظاهرة موضوع الدراسة. وتستفيد الممارسات المثلى من الفرص الضائعة وبتكلفة منخفضة وقليل من المخاطر.

ج- يركز هذا النهج لأفضل الممارسات على تعزيز التحسينات في الجودة، وتعزيز التعلم المستمر لدى معلم القرن الحادي والعشرين.

د- تسعى المؤسسات عند تبني أفضل الممارسات إلى تطوير سياساتها؛ وذلك من خلال إيجاد لغة مشتركة وموحدة بين جميع القائمين داخل المؤسسات وخارجها.

هـ- تطوير السياسة التعليمية بالاستناد إلى الممارسات القابلة للتحقيق لمعلم القرن الحادي والعشرين.

و- زيادة وعي صانعي القرار على كل المستويات بالحلول الممكنة للتحديات التي تواجه معلم القرن الحادي والعشرين.

ز- نقل المعارف والتجارب والخبرات من خلال إقامة شبكات اتصال، وذلك لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين

3- تصنيف ممارسة معينة كواحدة من أفضل الممارسات:

ترجع بداية التصنيفات العالمية القائمة على أفضل الممارسات إلى بدايات القرن العشرين، حين صدرت دراسة بريطانية بعنوان: "أين يدرس أفضل الناس" (Where we get our best men)، وكانت تركز على عرض الجامعات التي درست بها أبرز الشخصيات في بريطانيا في ذلك الوقت، ورتبت الجامعات بحسب عدد خريجها من الشخصيات البارزة. وعلى الرغم من صدور مثل هذه الدراسة عدة مرات في أماكن مختلفة في ذلك الوقت، فإن الفكرة لم تنتشر، ولم تلق اهتماماً مجتمعياً واسعاً، حتى بدأت مجلة US News & World Report إصدار تصنيفها لأفضل الممارسات للجامعات الأمريكية عام 1983، وبعدها بعشرة أعوام، تكررت الفكرة في بريطانيا في تصنيف Times Good University Guide، وعلى مدار العقد الأخير من القرن الماضي، بدأت الفكرة في التوسع والازدياد، وبدأت تصنيفات أمريكية وبريطانية في ترتيب جامعات وكليات أكثر بحسب أفضل الممارسات، ومنذ ذلك الوقت، بدأ الاهتمام بتصنيفات الجامعات على أساس أفضل الممارسات، وفي هذه الأثناء وحتى الآن، تزداد أعداد التصنيفات العالمية القائمة على تصنيف أفضل الممارسات⁽⁴⁸⁾، ولقد بدأت منظمة اليونسكو الاهتمام بهذه

الظاهرة مبكراً. وفي عام 2013، نظمت اليونسكو بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤتمراً دولياً عن الممارسات الجيدة. وأصدرت اليونسكو بعد ذلك كتاباً يضم أفضل الممارسات العالمية في جميع المجالات وأبرزها المجال: الصحي، والبيئي، والمالي، والتعليمي، بل وربطت اليونسكو بين تبني أفضل الممارسات العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030؛ لأنها أكدت ضرورة تبني أفضل الممارسات للحفاظ على البيئة واستدامة مواردها، وللتقليل من جميع الأمراض على مستوى العالم والقضاء عليها وبالأخص الأمراض المعدية وضعف الجهاز المناعي، وأيضاً أكدت نوعية التعليم في الهدف الرابع للتنمية المستدامة، وطرحت أفضل الممارسات العالمية والخاصة بالجانب التعليمي، وأكدت ضرورة تبني منهجية أفضل الممارسات العالمية في جميع المجالات؛ وذلك لمساعدة دول العالم في تحقيق الجودة، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030م.⁽⁴⁹⁾

4- مراحل تطبيق أفضل الممارسات العالمية:

ومن خلال التجارب العالمية ودراسات الحالة، تبين أن أفضل الممارسات تتضمن ستة مراحل هي كما يلي⁽⁵⁰⁾:

- أ- البحث Searching.
 - ب- تقويم الممارسات المتميزة Evaluating.
 - ج- المصادقة على أفضل الممارسات Validating.
 - د- تطبيق أفضل الممارسات على مستوى المؤسسة Implementing.
 - هـ- تقييم ومراجعة تطبيق أفضل الممارسات Review.
 - و- تفعيل ودمج أفضل الممارسات في نسيج الأداء الروتيني Routinising
- ويتضح مما سبق، أن تبني أفضل الممارسات العالمية لا يأتي فجأة؛ بل من خلال مجموعة عمليات ومراحل متصلة ومتسلسلة، وذلك للوصول إلى تصنيف الممارسات بعد تقويمها وتطبيقها، ثم إعادة تقييمها بعد مراجعتها، ثم اختبار مدى قابليتها للتنفيذ في الواقع.

5- خصائص أفضل الممارسات العالمية⁽⁵¹⁾:

- تتميز أفضل الممارسات العالمية بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي:
- أ- يكون لها أثر قابل للإثبات وملمس في تحسين نوعية حياة الناس.

ب- تكون نتيجة عمل جماعي فاعل بين مختلف قطاعات المجتمع العام والخاص والمدني.

ج- تكون مستدامة على الصعيد الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والبيئي.

د- يمكن تعديلها ليتم تكرارها في سياقات مماثلة.

يتضح مما سبق، أن أفضل الممارسات العالمية لا بد وأن تتميز بالعديد من الخصائص؛ كي تؤثر وتغير الواقع الملموس، وذلك من خلال التعامل مع أفضل الممارسات، ودمجها كأسلوب حياة في ممارسات المؤسسات، وتطويرها وتعديلها لتحقيق الاستدامة على جميع الأصعدة.

6- آليات تبني أفضل الممارسات العالمية (52):

ومن الجدير بالذكر أن هناك مجموعة من الآليات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال تطوير المعلم والمنظومة التعليمية ككل، وهي كالتالي:

أ- محاولة معرفة واستكشاف أفضل الممارسات من جوانب التطبيق والقبول والمواءمة والفوائد في التعليم.

ب- تقييم مدى ملائمة تلك الممارسات المتميزة لبيئة العمل في وحدات للتعليم.

ج- التحديد الجيد لطريقة أو أسلوب نقل وتبني أفضل الممارسات وتوقع الأطراف الداعمة لقبول تطبيق تلك الممارسات، والأطراف المقاومة للتغيير.

د- تطوير ثقافة المؤسسة لتفعيل عمليات التغيير المستهدفة في ضوء معايير جودة للتعليم العالمية.

هـ- إجراء مقارنة بين الأداء الحالي للتعليم والأداء المستهدف الوصول إليه، بما يساعد في ترتيب الأولويات.

و- تحديد فجوات الأداء وإعداد قائمة بها؛ لترتيبها وفق الأولوية والوقوف على كيفية معالجة وغلق تلك الفجوات من خلال استغلال فرص التحسين المتاحة.

يتضح مما سبق، أنه لتبني أفضل الممارسات لا بد من إجراء بعض الخطوات التمهيديّة داخل المؤسسة لإدراك حجم التغيير بعد تطبيق تلك الممارسات.

ثالثاً - أبرز القضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي

والعشرين:

تم تناول السياسات التعليمية من خلال عشرة مجالات، تم تقسيمها إلى خمسة مجالات خاصة بالمعلم بصورة مباشرة، وخمسة مجالات أخرى خاصة بالسياسات التعليمية المتعلقة بالمنظومة التعليمية لكون المعلم والمنظومة التعليمية وجهان لعمله واحدة. ويطلق على السياسات التعليمية التي تحقق التطور الفردي للمعلم سياسات المدى القصير أو السياسات الصغرى، والمتمثلة في المجال الأول: التميز والكفاءة العالية شرط لتوظيف المعلم، والمجال الثاني: نظام الرواتب والمكافآت للمعلم، والمجال الثالث: الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد، والمجال الرابع: هياكل التطوير والوظيفي، والمجال الخامس: استدامة النمو المهني للمعلم.

وسياسات تحقق سياسات تحقق التطور على مستوى المنظومة التعليمية ككل، ويطلق عليها سياسات المدى البعيد أو السياسات الكبرى، والمتمثلة في المجال السادس: المساءلة وتقييم أداء المعلم، والمجال السابع: القيادة المدرسية، والمجال الثامن: مكانة المعلم، والمجال التاسع: السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة، والمجال العاشر: التوجهات المستقبلية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

وسوف يتم تناول ذلك من خلال الآتي:

1- السياسات التعليمية الخاصة بمعلم القرن الحادي والعشرين:

وسوف يتم تناولها من خلال ما يلي:

المجال الأول - التميز والكفاءات العالية شرط لتوظيف المعلم (53):

إنه لمن الضروري أن تتميز المقررات الدراسية المقدمة للمعلم بدرجة عالية من الدقة والتي تكون في ضوء خبرات دولية ذات باع طويل في هذا المجال. وتتعدد معايير اختيار المعلمين ذوي الكفاءة العالية، والتي من أهمها، الاختيار على أساس الأداء الأكاديمي، بالإضافة إلى المقابلة لتحديد الكفاءة مع ضرورة اختبار محاكاة للأداء في الصف، وإجراء مقابلات مع لجان متخصصة مع ضرورة توافر الخبرة في التعليم، وتحقيق التوازن بين السلوك والكفاءة التعليمية لكونها معادلة ثابتة مهما اختلفت توجهات الدول ومهما اختلفت طبيعة الطلاب.

المجال الثاني - نظام الرواتب والمكافآت للمعلم (54):

تؤكد العديد من الأنظمة التعليمية العالمية في مجال السياسات التعليمية للمعلم على ضرورة تقديم رواتب تنافسية للمعلمين تركز على حصول المعلمين باستمرار على أعلى الدرجات في مجال تخصصاتهم، ومن ثم حصولهم على زيادة في رواتبهم وأجورهم تحت مسمى علاوات الجدارة، والعديد من الدول التي تعتبر من أفضل الدول في هذا المجال تقدم مجموعة من الحوافز تحت مسمى علاوات الأداء، ومنح الاحتفاظ بالموظفين، بالإضافة إلى رصد مكافآت مالية على المهام الإضافية الموكلة إليهم.

ويتضح مما سبق، أهمية المكافآت والحوافز؛ لكونها من أبرز الآليات المشجعة للمعلمين والتي تدعمهم نفسياً وتدفعهم نحو تحقيق الاستدامة في نموهم المهني وتميزهم، لذلك يولي صانعو السياسات التعليمية على مستوى دول العالم أهمية كبيرة لأجور ومكافآت وحوافز المعلمين.

المجال الثالث - الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد لمعلم القرن الحادي**والعشرين (55):**

تعد الشمولية في برامج إعداد المعلم ضرورة لضمان إعداده على أعلى مستوى، والتي تؤكد على ضرورة تدريب المعلم نظرياً وعملياً، وذلك للإلمام بالمحتوى التربوي والتدريب عليه عملياً، ومن ثم تحقيق الربط بين النظرية والممارسة العملية. وتتميز برامج إعداد المعلم الشاملة بتأكيداتها ضرورة قيام المعلم بأبحاث مبتكرة باستمرار في مجال تخصصه لتحقيق الاستدامة في نموه المهني، وذلك لكون تلك البرامج تجمع بين آليات التوجيه في ضوء معلومات حقيقة؛ وبخاصة أن البرامج الشاملة تؤكد على ضرورة المواءمة الفعالة مع معايير الجودة والاعتماد المهنية الوطنية لبرامج إعداد المعلم ومعايير التعيين وفق الكفاءة والجدارة.

ويتضح مما سبق، أن معايير الجودة والاعتماد لبرامج إعداد المعلم تعتبر المؤشر الدقيق على الطريق الصحيح لتطوير إعداد المعلم.

المجال الرابع - هياكل التطوير الوظيفي (56):

يعد تطوير الأنظمة التعليمية أمراً ضرورياً، ويتم ذلك من خلال تحديد مسارات التطوير الوظيفي للمعلمين؛ لتحقيق التقدم الوظيفي، والحفاظ على الكفاءات وأهل

الخبرة في التخصصات المختلفة، وإنه لمن المهم على صناع السياسة التعليمية السعي نحو إنشاء مثل هذه المسارات المهنية بدقة، لما لها من مردود إيجابي على زيادة المهارات وتنمية القدرات المختلفة للمعلمين الذين قد تكون لديهم ميزات تنافسية في بعض المجالات مثل (القيادة أو التعليم)، وتتطلب تحديات التعليم اليوم التمرس والتخصص بدقة، لذلك هناك حاجة ماسة لمثل هذه المسارات المهنية.

المجال الخامس - استدامة النمو المهني للمعلم (57):

أصبح من الضروري على المعلم - في عصر معلوم تضاعفت فيه المعلومات بمعدل هائل، وأصبح فيه التغيير أسلوب حياة للمجتمعات، وبخاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي فرض على الجميع لا سيما المعلمين - ضرورة تطوير مهاراتهم بالإضافة إلى إتقان المحتوى التخصصي. ولتحقيق استدامة النمو المهني فإنه من الضروري أن يظل المعلم مطلعاً على كل ما هو جديد في مجال تخصصه، ومطبّقاً لأفضل الممارسات الهادفة إلى تطوير أدائه باستمرار. وينبغي أن يتم ذلك من خلال تقديم الدعم الكامل من قبل قادة المؤسسات التعليمية، وذلك من خلال توفير ورش العمل، والدورات التدريبية، والتحفيز المستمر للمعلمين، وتوفير الوقت والموارد التي تسهم في تلبية متطلبات تحقيق استدامة النمو المهني للمعلم.

2- السياسات التعليمية الخاصة بالمنظومة التعليمية:

سوف يتم تناولها من خلال ما يلي:

المجال السادس - المساءلة وتقييم أداء المعلم (58):

تعد قضية المساءلة وتقييم المعلم من أهم القضايا المهمة في منظومة تطوير أداء المعلم؛ لكون تطوير أداء المعلم وتقييمه وجهان لعملة واحدة، ولذلك ينبغي أن يتم تقييم الأداء وفق نهج علمي وعملي، وتتعدد آليات تقييم أداء المعلم؛ فهناك تقييم الأداء الصفي، ويكون من قبل المعلم وزملائه ممن سبقوهم في المهنة، بالإضافة إلى تقييم أداء المعلم من خلال مجتمعات التعلم المفتوحة والتي تتم من خلال المكتب الفني والحلقات النقاشية والمقابلات، بالإضافة إلى تقييم أداء المعلم من خلال ملف إنجازه الشخصي والذي يتضمن الأنشطة والملاحظات التي قام بها المعلم كافة.

وتتعدد المعايير التي يتم تقييم أداء المعلم في ضوءها عالمياً، والتي من أبرزها طبيعة علاقة المعلم مع طلابه ومع زملائه من المعلمين، ومدى تمكن المعلم من مادته، بالإضافة إلى مدى قدرة المعلم من إدارة الصف بفعالية، ومدى إتقان المعلم للممارسات التعليمية الابتكارية داخل الفصل، والتي من أبرزها معايير المسح الدولي لجودة التعليم والتعلم (TALIS)، والذي أجري عام 2013م. وأكد التقرير أهمية المساءلة، والتقييم المستمر لأداء المعلم؛ لما له من أثر كبير في تطوير أداء المعلم، ومن ثم ينعكس بالتبعية على تطوير مستوى طلابه. كما توصل التقرير إلى العديد من الملاحظات حول تقييم أداء المعلمين وأن هناك أثراً ملموساً حول أداء المعلمين قد أدت إلى تغييرات إيجابية كبيرة في تحسين أداء الطلاب، وجاءت النسبة أكثر من 40%، بالإضافة إلى تحسين ممارسات الإدارة الصفية بنسبة 40%، بالإضافة إلى قياس مدى إتقان المعلم لممارسات التعليمية المعاصرة وجاءت النسبة 40%، وجاءت نتيجة مدى قدرة المعلم على طرح الخطط العلاجية وتحسين أداء الطلاب بنسبة 40%، وباستقراء تلك النتائج يظهر مدى أهمية عملية المساءلة والتقييم لأداء المعلم بفعالية، وضرورة تغيير النظرة تجاه تلك الممارسات بوصفها إجراءات روتينية.

المجال السابع - القيادة المدرسية (59):

إن اعتماد سياسة فعالة خاصة بالمعلم تحتاج إلى قائد يمتلك رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية وقيم جوهرية قائمة على مجموعة من المعايير التي أبرزها التدريب المستمر والتقييم وتتطلب من قادة المدارس تعظيم أهمية السياسات الإصلاحية والدعم المستمر لتنفيذ تلك السياسات. ويتطلب هذا الأمر تعيين قادة للمدارس على أعلى مستوى، يتم اختيارهم وتدريبهم على أحدث النماذج العالمية لإعداد القادة؛ لكون القائد يؤدي دوراً كبيراً في تشكيل المناخ التنظيمي والبيئة المدرسية، والتي تشمل المعلمين والمتعلمين. فالنظم الأكثر فعالية من حيث الأداء تولي عظيم الاهتمام لعملية اختيار قادة المدارس، وتسعى تلك النظم باستمرار نحو تنمية قدرات وممارسات قادة المدارس، وتولي الصدارة لذوي الكفاءة القيادية بالإضافة إلى التدريب المستمر لقادة المدارس على كيفية تنفيذ السياسات التعليمية الإصلاحية.

ويشير المسح الدولي لجودة التعليم والتعلم (TALIS)، والذي أُجري عام 2013م، إلى أن قائد المدرسة الذي يهتم بالتطوير الدائم لمنظومة التعليم والتعلم بهدف التطوير المهني المستمر للمعلمين كافة يعد من أكفأ القادة؛ لكونه على وعي بأهمية دوره في تنفيذ السياسة التعليمية، والتي تستهدف التطوير المستمر للمنظومة التعليمية ككل.

المجال الثامن - مكانة المعلم (60):

إن اعتماد سياسة فعالة خاصة بمكانة المعلم من أهم السياسات التعليمية؛ لذلك يجب أن يكون لدى صناعي السياسات رؤية واضحة خاصة بالمعلم، تأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات المعلم الجديدة، والتي فرضتها روح العصر والتي تتمثل في دور المعلم كقائد ملهم، وكقدوة وكخبير في مجال تخصصه، وكمبتكر لأساليب جديدة تتناسب وطبيعة التحديات التي فرضتها العولمة. وتمتد النظرة نحو مكانة المعلم لتتخطى الاقتصار على تحسين وضع المعلم شاملة كل ما سبق، وتتعدد العوامل التي تعزز مكانة المعلم والتي أبرزها نشر ثقافة مجتمعية تؤكد رقي مكانة المعلم في المجتمع، وتبني حملات دعائية لتأكيد أهمية مهنة التعليم، وتوجيه الاهتمام نحو إنجازات المعلمين، ومن ثم جذب الاهتمام نحو المعلم كقيمة مجتمعية، ويعكس هذا بالتبعية نحو تأكيد مهنة التعليم.

المجال التاسع - السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة لمعلم

القرن الحادي والعشرين (61):

يعد التطبيق الفعال للسياسات التعليمية من أهم مصادر القوة للمؤسسات التعليمية؛ حيث تعد السياسة التعليمية بمثابة قلب المؤسسة النابض، والتي يتم في ضوئها وضع الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية والقيم الجوهرية الخاصة بالمؤسسات أي بمثابة البوصلة لباقي الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ويتم تطبيق إستراتيجيات السياسة التعليمية للمؤسسات من خلال (42): (أ) وجود جهات وشبكات وسيطة لضمان متابعة تنفيذ الإستراتيجية. (ب) ضرورة ضمان التعاون بين الجهات المعنية. (ج) ضرورة توافر الهيئات الإدارية التي تضمن تطبيق السياسة التعليمية من خلال أهداف المؤسسة.

وتأسيساً على ما سبق يتضح، أنه ما لم يتم تطبيق سياسات مبتكرة من قبل صانعي السياسات التعليمية لمواجهة التحديات بداية من مسألة التعيين وصولاً إلى استمرار المعلم في مهنته دون تحقيق التنسيق والتناغم بين المؤسسات التعليمية كافة سوف يحكم على تلك الأنظمة التعليمية بالفشل، لذا ينبغي أن تتبنى تلك الأنظمة مبادئ مشتركة يمكن تطبيقها لتعزيز سياسة التكامل والمواءمة بين الأنظمة التعليمية كافة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

المجال العاشر - التوجهات المستقبلية لأدوار المعلم في القرن الحادي

والعشرين (62):

في عالم سريع التغير على صانعي السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين أن يدركوا بأن هناك حاجة ماسة لتأهيل المعلمين لأداء أدوارهم الجديدة في القرن الحادي والعشرين وذلك باستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى تنمية قدراتهم على حل المشكلات والتفكير النقدي والإبداعي، ومهارات التعامل مع الآخرين، ومن ثم يكون للمعلمين أثر ودور حاسم في بناء شخصيات الطلاب وغرس القيم فيهم.

ثالثاً - طبيعة العلاقة بين السياسة التعليمية وأفضل الممارسات العالمية

لمعلم القرن الحادي والعشرين:

تعتبر السياسة التعليمية موضوعاً حيويًا وبالغ الأهمية، فهي السبيل الوحيد إلى التجديد والتطوير والتجويد في ميدان التربية؛ لكون قضية السياسة التعليمية من القضايا التي تتميز بكونها من أبرز القضايا التي تهتم بها جميع المجتمعات، باعتبارها الإطار الذي يتم من خلاله إضافة أفضل الممارسات العالمية الجديدة، والسياسة التعليمية هي المرتكز الأساسي لتطوير أركان المنظومة التعليمية.

وتتكون المنظومة التعليمية من: المعلم، والمتعلم، والمقررات الدراسية. ويستهدف هذا البحث السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين. وتتضح طبيعة العلاقة بين تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وأفضل الممارسات العالمية من كونها علاقة ارتباطية تكاملية وديناميكية. ومن المنطقي أن تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، والمنظومة التعليمية ككل في ضوء أفضل الممارسات العالمية وجهان لعملة واحدة، ومن هنا يأتي التطوير

انطلاقاً من كون المعلم أحد أهم أركان المنظومة التعليمية، ولأن تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون الأساس في تطوير التعليم، وفي تطوير المنظومة التعليمية ككل؛ لكون المعلم أحد الأعمدة الأساسية في المنظومة التعليمية، وبناءً على ذلك فتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية تعد في غاية الأهمية؛ وذلك لأن تطوير السياسة التعليمية للمعلم ينعكس على باقي أركان المنظومة التعليمية، ولن يتم التطوير بفعالية إلا من خلال تطبيق أحدث وأفضل الممارسات العالمية في مجال السياسات التعليمية العالمية لدول تمكنت من تطوير منظومتها التعليمية من خلال تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، بل واستطاعت من خلال تطوير سياستها التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين أن تتصدر المراكز الأولى العالمية في التصنيفات التي تهتم بتطوير الممارسات العالمية لمعلم القرن الحادي والعشرين.

القسم الثالث للبحث - أفضل الممارسات العالمية للسياسات التعليمية لمعلم

القرن الحادي والعشرين:

في هذا الجزء سوف يتم تناول قضايا السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين من خلال مؤشرات الأداء لأفضل الممارسات العالمية، مع الإشارة للدول التي تمكنت من تطبيق أفضل الممارسات العالمية، كما جاء في تقرير، PISA، ويورديس، وتقرير اليونسكو الممارسات الجيدة، وذلك من خلال ما يلي:

1- السياسات التعليمية الخاصة بالمعلم:

وسوف يتم تناولها من خلال العناصر التالية:

المجال الأول - التميز والكفاءات العالية شرط لتوظيف المعلم:

يعد التميز والكفاءات العالية شرطاً لتوظيف المعلم، ولقد تم تصنيف كل من سنغافورة وفنلندا على أنهما من أفضل الممارسات العالمية؛ وذلك لتركيزهما على القضايا التعليمية المتعلقة بتطوير شروط التوظيف لمعلم القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في: (الأداء الأكاديمي للمرشحين، واختبار الكفاءة، واختبارات الجدارة، والاختبارات النفسية، والمنافسة، ونسبة الاختيار)، كما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

أفضل الممارسات العالمية		السياسات التعليمية
لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث التميز والكفاءات العالية كشرط لتوظيف المعلم		
فنلندا	سنغافورة	1- الأداء الأكاديمي للمرشحين الذين تم قبولهم.
يتم اختيار أفضل 10% من المتقدمين.	يتم اختيار أفضل 30% من المتقدمين.	
يتم إجراء امتحانات متعددة الخيارات لاختبار قدرات المعلم في القراءة والكتابة والحساب ومهارات حل المشكلات.	هذا الاختبار إلزامي للمتقدمين، بالإضافة إلى امتحان اللغة الإنجليزية.	2- اختبار الكفاءة على أساس الكفاءات الأساسية (اختبارات الحساب والقراءة والكتابة).
يتم إجراء اختبار في الجدارت الخاصة بطبيعة التخصص.	هذه الاختبارات إلزامية للمعلمين المتقدمين إلى وظيفة معلم في مجالات خاصة، مثل: (التربية البدنية، والفنون، والموسيقى)	3- اختبارات الجدارت.
يتم إجراؤها	يتم إجراؤها	4- اختبار خطي حول أصول التعليم.
يتم إجراؤها	يتم إجراؤها	5- اختبار محاكاة الأداء في الصف.
يتم إجراء تلك الاختبارات، ومن أبرزها: انفتاح الشخصية، والحساسية الثقافية.	يتم إجراء تلك الاختبارات، ومن أبرزها اختبار انفتاح الشخصية، واختبار الحساسية الثقافية.	6- اختبارات نفسية للشخصية المتقدمة.
يتم قبول 1 من بين 10 معلمين متقدمين للالتحاق بمهنة التعليم.	يتم قبول 1 من بين 8 معلمين متقدمين للالتحاق بمهنة التعليم.	7- المنافسة ونسبة الاختيار في امتحان الالتحاق.

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً من التقرير التالي:

Developing key competences at school in Europe:
Challenges and opportunities for policy Eurydice Report., OP.
CIT (63)

ويتضح من الجدول السابق، أن تلك الدول انتهجت سياسات تعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين قائمة على اختيار الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة والسلوك المميز، وصنفت تلك الدول على أنها من أفضل الممارسات العالمية؛ لأنها تؤكد أن عملية اختيار المعلمين لا بد وأن تكون من خلال اختبارات صارمة تركز على العوامل المذكورة أعلاه كافة؛ لتضمن اختيار وتوظيف المعلمين ذوي الكفاءة والجدارة.

المجال الثاني: نظام الرواتب والمكافآت للمعلم:

لقد تم تصنيف كل من سنغافورة وفنلندا على أنهما من أفضل الممارسات العالمية، وذلك لتركيزهما على القضايا التعليمية المتعلقة بتطوير نظام الرواتب والمكافآت للمعلم والمتمثلة في: التكاليف، والبدلات، والمنح، والقروض، كما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (2)

الجدول رقم (2)

أفضل الممارسات العالمية		السياسات التعليمية
لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث نظام المكافآت للمعلم		
فنلندا	سنغافورة	1- تكاليف الرسوم الدراسية.
لا تتحملها الوزارة؛ ولكن تقدم دعماً جزئياً بدلاً منها.	تتحملها وزارة التعليم.	
تقوم الوزارة بتأمين الأموال؛ لشراء الكتب المدرسية.	تقوم الوزارة بتأمين الأموال؛ لشراء الكتب المدرسية، وأجهزة الكمبيوتر.	2- البدلات.
تقدم وزارة التعليم برنامج منح، بالإضافة إلى برنامج منح	تقدم الوزارة برنامج منح التعليم من قبل المعهد الوطني للتعليم.	3- المنح.

التعليم من قبل الجامعات الفنلندية.		
يتم تقديم قروض للطلاب؛ لتغطية نفقاتهم عند الانتهاء من الامتحانات في الوقت المحدد.	يتم تقديم قروض للطلاب؛ لتغطية نفقاتهم عند الانتهاء من الامتحانات في الوقت المحدد.	4- قروض إعفاء من دفع القرض.

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً من تقرير OECD: Teachers for the 21st century, OP. CIT (64) 17-18.

- Ministry of Education Singapore: Teaching Program Data: Measures to Motivate Teachers through Professional Development and Achievement of Work – Life Harmony Singapore, 2005, pp. 93-121⁽⁶⁵⁾.

ويتضح من الجدول السابق، أن تلك الدول انتهجت سياسات تعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين قائمة على نظام الرواتب والمكافآت للمعلم وفقاً للأداء، وتستخدم تلك الدول نظاماً يشمل الحوافز المادية وغير المادية؛ وذلك لتحفيز المعلمين، ويعتبر ذلك مهم على المدى الطويل لتشجيع المعلمين على تقديم أعلى مستوى للأداء.

المجال الثالث - الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد لمعلم القرن الحادي

والعشرين:

لقد تم تصنيف كل من: سنغافورة، وفنلندا، وكندا، والصين، وكوريا الجنوبية، على أنهم من أفضل الممارسات العالمية؛ وذلك لأنهم ركزوا على القضايا التعليمية المتعلقة بتطوير الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد لمعلم القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة في: المؤهلات، وعدد سنوات الدراسة، والمؤسسة المسؤولة عن الإعداد، والمقررات الدراسية التي يتم تقديمها، والتدريب الميداني. لذلك صنفت تلك الدول على أنها تقدم أفضل الممارسات العالمية في مجال الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد لمعلم القرن الحادي والعشرين، كما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

أفضل الممارسات العالمية					السياسات التعليمية	
لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد						
كوريا الجنوبية	الصين	كندا	فنلندا	سنغافورة	معلم المرحلة الابتدائية	I-المؤهلات
شهادة بكالوريوس في التربية كحد أدنى.	شهادة بكالوريوس في التربية كحد أدنى.	شهادة بكالوريوس في التربية كحد أدنى.	شهادة الماجستير إلزامية.	شهادة بكالوريوس في التربية كحد أدنى.		
شهادة البكالوريوس بالإضافة إلى شهادة في طرق التعليم الفعال.	شهادة البكالوريوس، بالإضافة إلى شهادة وترخيص إجازة لمهنة التعليم.	شهادة البكالوريوس، بالإضافة إلى شهادة إضافية في مواد التخصص.	شهادة الماجستير إلزامية، بالإضافة إلى التخصص في موضوعين أساسيين في المناهج وطرق التدريس.	لا بد من حصول المعلم على درجة الماجستير في موضوعين أساسيين في المنهج.	معلم المرحلة الثانوية	
4 سنوات	3-4 سنوات	سنتان	5-7 سنوات	2-4 سنوات	2- عدد سنوات الدراسة	
جامعات كوريا الجنوبية.	الجامعات الصينية.	الجامعات الكندية.	الجامعات الفنلندية.	المعهد الوطني للتعليم.	3- المؤسسة المسؤولة عن الإعداد	

- نظريات وأساليب التعليم الحديث. - نظريات في المناهج وطرق التدريس. - مقررات في المواد التخصصية	- تقدم مقررات في المواد التعليمية المتخصصة. - نظريات في المناهج وطرق التدريس	- تقدم مقررات في المواد التعليمية المتخصصة. - مقررات لآليات التعامل مع التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.	- نظريات حول التعليم، وكيفية تدريس المقررات التخصصية. - يتم تدريس برامج توجيه قائمة على إجراء البحوث.	- نظريات حول التعليم، وطرق التدريس. - المنهج المبتكر القائم على الإبداع وحل المشكلات. - طرق التعليم في القرن الحادي والعشرين.	4-المقررات الدراسية التي يتم تقديمها.
9 أسابيع	8 أسابيع	8 يوماً	عام كامل	10 أسابيع	5-التدريب الميداني

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير

- Ministry of Education, National Institute of Education Singapore: 21st Century Teacher Education Program, 2017⁽⁶⁶⁾.
- OECD, PISA, 2013, OP. CIT ⁽⁶⁷⁾.
- Ministry of Education: Strategic Plan for Education entitled Achieving Excellence: A Renewed Vision for Education in Canada, 2017⁽⁶⁸⁾. -

يتضح من الجدول السابق، أن تلك الممارسات تم وصفها بأفضل الممارسات؛ لأنها تأخذ بعين الاعتبار مضمون المقررات الدراسية، أي الاهتمام بالمعارف والمحتوى والتدريب على أساليب التعليم مع ضرورة تأكيد الدمج بين النظرية والتطبيق، ولا بد أن يتم ذلك من خلال تدريب المعلمين الجدد تدريجياً على المعايير العالية وعلى الممارسات المهنية الدقيقة.

المجال الرابع - هياكل التطوير الوظيفي:

لقد تم تصنيف كل من سنغافورة، ونيوزيلندا على أنهم من أفضل الممارسات العالمية؛ وذلك لتركيزهما على القضايا التعليمية المتعلقة بتطوير هياكل التطوير الوظيفي والمتمثلة في: مسار التعليم، ومسار القيادة، ومسار المعلم المتخصص. لذلك صنفت تلك الدول على أنها من أفضل الممارسات العالمية في مجال هياكل التطوير الوظيفي لمعلم القرن الحادي والعشرين، كما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

السياسات التعليمية	أفضل الممارسات العالمية
لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث هياكل التطوير الوظيفي	
1- مسار التعليم:	سنغافورة
	سجلت سنغافورة أفضل ممارسة في مجال تقسيم المسارات المهنية من خلال مسار التعليم، والذي يركز على الاهتمام بالبرامج، والشهادات العليا، وجميع أشكال التطوير المهني. وللتقدم في السلم الوظيفي يجب أن يتمتع المعلمون بالحد الأدنى من المهارات والمعارف، وإظهار الأداء والكفاءات اللازمة لمستوى الوظيفة الأعلى.
2- مسار القيادة:	نيوزيلندا
	سجلت نيوزيلندا أفضل ممارسة في هذا المسار؛ لكونها تهتم بتجهيز وإعداد القائد القادر على قيادة مدرسته، بالإضافة إلى المشاركة في فريق عمل المدارس المختلفة بجدارة عالية.
3- مسار المعلم المتخصص:	سنغافورة
	أطلقت وزارة التربية والتعليم هذا المسار لتطوير مجموعة قوية من المعلمين الذين يتمتعون بمعرفة عميقة ومهارات كبيرة في مجال التخصص، لذلك سجلت سنغافورة أفضل ممارسة في هذا المسار.

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير

- Ministry of Education: Strategic Plan for career development paths, OP.CIT, 2017⁽⁶⁹⁾

• Ministry of Education in cooperation with Waikato University, National Program for Aspiring Managers: Structuring Education and Professional Pathways for Leaders, New Zealand, 2017⁽⁷⁰⁾.

يتضح الجدول السابق، أن تلك الدول انتهجت سياسات تعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين قائمة على مسارات مهنية أكثر وضوحًا لتطوير المهارات وتنمية القدرات وتوفير فرص للتقدم الوظيفي. وصنفت تلك الدول على أنها من أفضل الممارسات العالمية؛ لأنها تؤكد على ضرورة وضع مسارات للتطور الوظيفي للمعلمين ولمديري المدارس، لكونها تساعد في تنمية الكفاءة المهنية، وتوجيه المعلمين المحترفين؛ من خلال وضع رؤية واضحة. وترتكز تلك الدول على العوامل المذكورة أعلاه كافة؛ لتضمن التطور الوظيفي للمعلمين، ولتتمكنهم من التقدم خلال حياتهم المهنية.

المجال الخامس - استدامة النمو المهني للمعلم:

ينبغي أن يكون لدى المعلم رغبة مستمرة للتعلم؛ وذلك لأن المعلم الذي يتوقف عن التعلم سيتوقف عن التعليم بفعالية؛ وكنتيجة لتعدد أدوار معلم القرن الحادي والعشرين، يحدث في بعض الأحيان تضارب في الأولويات؛ لذلك تم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات؛ وذلك لكونها أولت الاهتمام بالقضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية في مجال استدامة النمو المهني للمعلم، والتي أبرزها: الإعداد أو التدريب، والتوجيه والمتابعة، ومجتمعات التعلم، والدورات وورش العمل، وحلقات البحث؛ وذلك سعيًا إلى مساعدة المعلمين في تحقيق استدامة النمو المهني، كما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5)

السياسات التعليمية	أفضل الممارسات العالمية
	لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث استدامة النمو المهني
	ولاية أونتاريو الكندية
1- الإعداد أو التدريب التمهيدي:	تم تصنيف برنامج أونتاريو الجديد لإعداد المعلم وفق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي talis على أنه من أفضل الممارسات العالمية في مجال الإعداد والتدريب التمهيدي للمعلمين؛ لكونه برنامج شامل

<p>ومتكامل في توجيه ومتابعة المعلمين، وتنطلق فلسفته من أن مرحلة الإعداد أو التدريب التمهيدي هي المرحلة الأولى من عملية التدريب أثناء الخدمة؛ ولذلك يتم البرنامج من خلال تقديم الدعم المستمر، والإرشاد والتدريب المناسب لكل مرحلة، ويشمل البرنامج التدريب على الإدارة الصفية وآليات التواصل مع أولياء الأمور، ومدة البرنامج سنة واحدة، ولكن يستمر التوجيه حتى بعد انتهاء مدة البرنامج.</p>	
<p>سنغافورة</p> <p>تم تصنيف برنامج التوجيه والمتابعة وفق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي talis على أنه من أفضل الممارسات العالمية في مجال التوجيه والمتابعة باستمرار حيث إنه يرتكز على ثلاثة أسس وهي: التواصل المباشر بين المرشد والمعلم، والملاحظات البناءة، ويعد تميز البرنامج كونه يتبع نهجاً منظماً للإرشاد مع تخفيف عبء العمل عن المتدرب أثناء عملية التدريب، ويتابع أداء المعلمين المتدربين مسؤولين عن كل مرحلة ومنسقي المواد ورؤساء الأقسام، ويتم التدريب على مرحلتين التدريب العام والتدريب المتخصص.</p>	<p>2- التوجيه والمتابعة:</p>
<p>ولاية شنغهاي الصينية</p> <p>تم تصنيف برنامج مجتمعات التعلم وفق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي talis على أنه من أفضل الممارسات العالمية في مجال تنظيم مجتمعات التعلم المفتوحة المشتركة، والحفاظ على استمراريته، وذلك من خلال إنشاء شبكة للمعلمين منذ عام 1998م والتي تطورت بعد ذلك لتصبح أكاديمية المعلمين، وتتم مجتمعات التعلم في المدارس بالإضافة إلى التواصل من خلال شبكات الإنترنت لتبادل المعارف، ونجحت ولاية شنغهاي من خلال هذا البرنامج؛ لأنها استطاعت أن تجد حلولاً للمشاكل الشائعة من خلال تفعيل أفضل الممارسات.</p>	<p>3- مجتمعات التعلم:</p>
<p>فنلندا</p> <p>تم تصنيف برنامج الدورات وورش العمل وفق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي talis على أنه من أفضل الممارسات العالمية في مجال الدورات وورش العمل، حيث تحدد وزارة التربية والتعليم عدد الساعات بحوالي 50 ساعة في العام الواحد؛ وذلك لممارسة الأنشطة والورش والدورات التدريبية، ويتم التركيز على المجالات الجديدة في التدريب، والتي في مقدمتها المسارات الجديدة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وآليات تطبيقها في المناهج وفي الممارسات الصفية.</p>	<p>4- الدورات وورش العمل:</p>
<p>ولاية هونج كونج الصينية</p> <p>تم تصنيف برنامج حلقات البحث وفق تقرير منظمة التعاون الاقتصادي talis على أنه من أفضل الممارسات العالمية في مجال حلقات البحث؛ حيث يتم تشجيع المعلمين على تعزيز الممارسات التعليمية من خلال بلورة تجاربهم في صورة مقالات أكاديمية.</p>	<p>5- حلقات البحث:</p>

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير

- European Commission, Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Eurydice Developing key competences at school in Europe: Challenges and opportunities

for policy Eurydice Report. Luxembourg: Publications Office of the European Union. Retrieved Sep. 28, 2015 from http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice_documents/thematic_reports/145EN.pdf⁽⁷¹⁾.

- OECD: Teaching and Learning International survey, (TALIS), 2015⁽⁷²⁾.
- Ministry of Education: New Ontario Teacher Preparation Program, Canada, 2015⁽⁷³⁾.
- Ministry of Education: Initiative of the Advisory Committee on Teacher Training and Competency in the State of Hong Kong, China, 2015⁽⁷⁴⁾.
- Ministry of Education: Strengthening Performance Management Program, Singapore, 2015⁽⁷⁵⁾.

يتضح من الجدول السابق، أنه تم تصنيف تلك الممارسات على كونها أفضل الممارسات؛ وذلك لأنها اهتمت بصورة مباشرة بقضايا السياسة التعليمية، والتي تسهم بشكل مباشر في تطوير معلم القرن الحادي والعشرين، والتي أكدت أنه يجب على صانعي السياسة التعليمية إعطاء المعلم مساحة الاستقلالية الكافية، بالإضافة إلى تمكينهم من تطوير أنفسهم باستمرار، من خلال تخصيص الوقت الكافي للتفكير التأملي والتعليم الجماعي، بالإضافة إلى توجيه المعلمين المبتدئين إلى المشاركة في شبكات التعلم المفتوحة.

ثانياً - السياسات التعليمية في المنظومة التعليمية ككل:

وسوف يتم تناولها من خلال العناصر التالية:

المجال السادس: المساءلة وتقييم أداء المعلم:

ينبغي أن يكون هناك مجموعة آليات لتقييم أداء المعلمين؛ لذلك سعت الدول المتقدمة إلى تطوير الممارسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات؛ وذلك لكونها أولت الاهتمام بالقضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية في مجال المساءلة، وتقييم أداء المعلم،

والتي أبرزها: مراقبة الصفوف، ومتابعة أداء المعلمين، ووضع أهداف الأداء والتقييم، والمقابلات، والملف التعليمي، ووجهة نظر التلاميذ وأولياء الأمور، والأدلة على تعليم التلميذ وأدائه. كما سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (6)

الجدول رقم (6)

السياسات التعليمية	أفضل الممارسات العالمية
	لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث المساءلة وتقييم أداء المعلم
	تشيلي
1- مراقبة الصفوف الداخلية والخارجية:	تعتبر هذه الوسيلة إحدى الوسائل الأكثر شيوعاً في التقييم؛ لأنها تتيح الفرصة لاختبار الكفاءات الأساسية للمعلم في تفاعله مع الطلاب.
	الولايات المتحدة الأمريكية
2- متابعة أداء المعلمين من قبل زملائهم:	تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق نظام مساعدة الأقران أو مساعدة المعلمين لزملائهم الجدد المبتدئين، ويقوم هذا النظام على إشراك المعلمين الاستشاريين المرشدين للمعلمين الجدد، والذين يصممون خطط الدعم والتطور للمعلمين بشكل فردي، عبر مجالات تصميم التعليم وإدارة الصف والتقييم والتطوير المهني.
	أستراليا
3- وضع أهداف الأداء والتقييم الذاتي:	إن من أهم عناصر التقييم هو قياس أداء المعلم الفردي مقابل الأهداف الفردية المحددة بالاشتراك مع إدارة المدرسة هو من أهم عناصر التقييم.
	ولاية فيكتوريا
4- المقابلات:	تعتبر هذه المقابلات والحوارات الرسمية ما بين المعلمين ومرشديهم جزءاً من الدورة السنوية للتخطيط، ونجحت ولاية فيكتوريا من وضع إطار عمل لثقافة الأداء والتنمية من خلال دمج المقابلات والحوارات في تقييم الأداء.
	إسكتلندا
5- الملف التعليمي:	يطلب من المعلمين أن يستوفوا ملف التقييم الذاتي، والذي يحتوي على: المواد التعليمية، وخطط الدروس، ونماذج من أعمال الطلاب، ومن ثم يسهل على المعلم تنظيم وعرض أدائه داخل وخارج الصف.
	المملكة المتحدة
6- وجهة نظر التلاميذ وأولياء الأمور:	يتم أخذ آراء التلاميذ في معلمهم؛ وذلك لتحديد الجوانب الضعيفة في التعليم، ويتم أيضاً أخذ آراء أولياء الأمور في مدى قدرة المعلم على التواصل مع الطلاب والأهل.
	سنغافورة
7- الأدلة على تعليم	

<p>انطلاقاً من إمكانية أن تكون درجات الطالب في الامتحانات النهائية ليست معياراً حقيقياً لمستواه، قامت سنغافورة بتعديل ذلك من خلال ممارسة تعليمية مبتكرة وهي وسائل تقييميه مختلفة؛ حتى يكون التقييم شاملاً متعدد الأدلة.</p>	<p>التلميذ وأدائه:</p>
---	------------------------

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير

- OECD: PISA, Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156> ⁽⁷⁶⁾.
- Ministry of Education: Teacher Assessment Program for National Professional Development, South Korea, 2013⁽⁷⁷⁾.
- National Council for Standards of Vocational Education, OP. CIT, 2013⁽⁷⁸⁾.

يتضح من الجدول السابق، أنه تم تصنيف تلك الممارسات على أنها أفضل الممارسات؛ وذلك لأنها اهتمت بصورة مباشرة بقضايا السياسة التعليمية، والتي تسهم بشكل مباشر في تطوير معلم القرن الحادي والعشرين، والتي أكدت ضرورة وضع صانعي السياسة التعليمية أهدافاً ومعايير واضحة، من خلال تأكيد التدريب المستمر والتوجيه والاقتراحات البناءة؛ لمساعدة المعلمين على تطوير أنفسهم باستمرار.

المجال السابع - القيادة المدرسية:

ينبغي أن يكون هناك آليات جديدة للقيادة التعليمية وصنع القرار؛ لذلك سعت الدول المتقدمة إلى تطوير الممارسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات؛ وذلك لكونها أولت الاهتمام بالقضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية في مجال القيادة المدرسية، والتي أبرزها: الاختيار، والبرامج التدريبية، ومهام القيادة المدرسية، والتقييم، كما سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (7):

الجدول رقم (7)

السياسات التعليمية	أفضل الممارسات العالمية
لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث القيادة المدرسية	
1- الاختيار:	سنغافورة
	يتم تحديد مديري المدارس المحتملين وإعدادهم منذ بداية حياتهم المهنية؛ لذلك حصلت سنغافورة على أفضل الممارسات العالمية في مجال تحديد المسار المهني، ومن ثم حسن اختيار القادة في المناصب الإدارية والتعليمية.
2- البرامج التدريبية:	سنغافورة
	أن برنامج القيادة في التعليم المتبع في سنغافورة والذي يديره المعهد الوطني للتعليم والذي مدته 6 أشهر من أفضل البرامج التي صنفت على كونها أفضل الممارسات العالمية.
3- مهام القيادة المدرسية:	فنلندا
	يشير المسح الدولي لجودة التعليم والتعلم إن من أفضل الممارسات العالمية في مجال مهام القيادة المدرسية مرتبطة بتطوير خطط التطوير المهني، مع ضرورة التركيز على تطوير التعليم والتعلم.
4- التقييم:	فنلندا
	سجلت فنلندا أفضل الممارسات العالمية في مجال التقييم حيث يتم تقييم التقدم الذي تم تحقيقه من خلال محيطه الداخلي وهو المدرسة، والمحيط الخارجي والمتمثل في مؤسسات المجتمع المحلي والمدني نظرًا لامتتع القائد بالاستقلالية.

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير

- OECD: Teaching and Learning International survey, (TALIS), 2015. (79)

- Ministry of Education: Leadership in Education Program, National Institute of Education, Singapore, 2015. (80).

يتضح من الجدول السابق، أنه تم تصنيف تلك الممارسات على كونها أفضل الممارسات؛ وذلك لأنها اهتمت بصورة مباشرة بقضايا السياسة التعليمية، والتي تسهم بشكل مباشر في تطوير معلم القرن الحادي والعشرين، والتي أكدت ضرورة تركيز صانعي السياسة التعليمية أن يكون للقيادة المدرسية تأثيرًا إيجابيًا مباشرًا على نتائج المنظومة التعليمية ككل.

المجال الثامن - مكانة المعلم:

ينبغي أن يكون هناك رؤية واضحة للمعلمين، تتجاوز مجرد كونهم وسيلة لإيصال المحتوى؛ بل تمتد لجعلهم أمناء على القيم الاجتماعية. لذلك سعت الدول المتقدمة إلى تطوير الممارسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين. وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات؛ وذلك لكونها أولت الاهتمام بالقضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية في مجال مكانة المعلم، والتي أبرزها: تعزيز النظرة الثقافية للمعلم، والاستقلال الذاتي، والثقة المجتمعية، والتوظيف القائم على الكفاءة، وإدارة المناخ المدرسي، وتعظيم دور المعلم، والاعتراف الوطني، وتعزيز صورة المعلم كما هو موضح بالجدول رقم (8):

الجدول رقم (8)

السياسات التعليمية	أفضل الممارسات العالمية
1- تعزيز النظرة الثقافية للمعلم:	فنلندا - كوريا الجنوبية هناك ثقافة متجذرة تاريخياً تحترم المعلم على جميع المستويات، في كل من فنلندا وكوريا الجنوبية، وتتعامل مع المعلم والتعليم على أنه أكبر مساهمه مهنية في المجتمع.
2- الاستقلال الذاتي والثقة المجتمعية:	فنلندا يتمتع المعلمون الفنلنديون باستقلال ذاتي وثقة مجتمعية عالية، ويظهر ذلك من خلال السماح للمعلمين بتقييم مهنتهم بأنفسهم، بالإضافة إلى السماح للمعلمين برسم بيئتهم التعليمية وفي صنع واتخاذ القرار.
3- التوظيف القائم على الكفاءة:	فنلندا تعزز فنلندا نظرة التقدير للمعلم من خلال تشجيعه على الحصول على المزيد من المؤهلات المرتكزة على البحوث، وهذا يضمن النظر إلى مهنة التعليم على أنها تقدر الكفاءات وتكافئها؛ مما يرفع مستوى المعلم بنظر المجتمع أيضاً.
4- إدارة المناخ المدرسي:	فنلندا أشار تقرير يوربيديس 2013م، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية oecd إلى أن فنلندا تعد من أفضل الممارسات العالمية في إدارة المناخ والعبء التدريسي؛ حيث يحقق المعلمون الفنلنديون التوازن بين العمل والحياة الشخصية والاستقلال الذاتي المهني.
5- تعظيم دور المعلم:	سنغافورة في نموذج نمو المعلم في سنغافورة يعتبر المعلمون أمناء على قيم المجتمع، ووسطاء في عملية التعلم، وميسرين لها؛ بل ويمتد دورهم ليكونوا من أبرز بناء المجتمع السنغافوري.
6- الاعتراف الوطني بإنجازات خبراء التعليم:	سنغافورة قامت سنغافورة بالعديد من المبادرات من خلال الجوائز والتكريم (أي لا تقتصر على الحوافز المالية فقط)، بالإضافة إلى أن سنغافورة منذ عام 1998م أطلقت جائزة الرئيس للمعلمين، بالإضافة إلى جائزة المعلم الراعي، وتقدم تلك الجوائز إلى المعلمين الذين أظهروا التزاماً متميزاً تجاه الطلاب،

وتعتبر تلك الجوائز عن تأكيد الاعتراف الوطني بفضل المعلم.	
الولايات المتحدة الأمريكية	7- تعزيز صورة المعلم:
تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بحملات تسويق فعالة؛ وذلك لتعزيز صورة المعلم، وتصحيح سوء الفهم عن المهنة، ومن أبرز تلك الحملات "علموا أولاً"، "علموا من أجل أمريكا" والتي حققت نجاحات ساحقة في تكوين صورة متميزة عن المعلمين.	

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير:

• PISA, OECD Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156-en>⁽⁸¹⁾

• Europe: Challenges and opportunities for policy Eurydice Report. Luxembourg: Publications Office of the European Union, http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice/documents/thematic_reports/145EN.pdf⁽⁸²⁾

• Farkey James, OP.CIT, 2013⁽⁸³⁾.

• Ministry of Education, National Institute of Education: Teacher Growth Program, Singapore, 2015⁽⁸⁴⁾.

• Ministry of Education: Strategic Plan for Education Reform, 2015, South Korea⁽⁸⁵⁾.

يتضح من الجدول السابق، أنه تم تصنيف تلك الممارسات على أنها أفضل الممارسات وذلك لأنها اهتمت بصورة مباشرة بقضايا السياسة التعليمية، والتي تسهم بشكل مباشر في تطوير معلم القرن الحادي والعشرين، والتي أكدت ضرورة تركيز صانعي السياسة التعليمية لمكانة المعلم ودوره المباشر على تطوير المنظومة التعليمية ككل.

المجال التاسع - السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة لمعلم

القرن الحادي والعشرين:

ينبغي أن يكون هناك اتساق وتكامل للأنظمة التعليمية؛ لذلك سعت الدول المتقدمة إلى تطوير الممارسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، وتم تصنيف تلك الممارسات على أنها من أفضل الممارسات؛ وذلك لكونها أولت الاهتمام بالقضايا المتعلقة بتطوير السياسة التعليمية في مجال السياسة التعليمية الشاملة، والتي أبرزها: وحدة وتكامل الرؤية، والتنسيق الفعال، والشبكات التعليمية المفتوحة، كما هو موضح بالجدول رقم (9).

الجدول رقم (9)

السياسات التعليمية	أفضل الممارسات العالمية
لمعلم القرن الحادي والعشرين من حيث السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة	
1- وحدة وتكامل الرؤية:	سنغافورة تحت شعار نموذج تعزيز الشراكة والتميز المؤسسي، تعمل وزارة التربية والتعليم والمعهد الوطني للتعليم والمدارس معاً في صياغة السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين، لذلك تم تصنيف سنغافورة على كونها من أفضل الممارسات العالمية في مجال وحدة وتكامل الرؤية.
	ولاية أونتاريو تحت شعار الطريق نحو القمة يبدأ من التعليم، والذي وضعته وزارة التربية والتعليم في ولاية أونتاريو في العام 2017م، والذي يهدف إلى التنسيق الفعال بين جميع المدارس؛ وذلك لترسيخ الممارسات التعليمية المرغوبة بين المدارس، ولا يتم ذلك إلا من خلال الحوار المستمر وتبادل وجهات النظر والتعاون بين جميع أطراف ومكونات العملية التعليمية.
2- التنسيق الفعال والتواصل بين الأطراف المعنية والمنظومة التعليمية ككل:	ولاية بوسطن - ماساتشوستس تحت شعار "تواصل لتتكامل ولنوظف الطاقات التوظيف الأمثل لها" قامت ولاية بوسطن - ماساتشوستس بإنشاء مجموعات جغرافية من المدارس، وقامت بربط تلك المجموعات بوزارة التربية والتعليم مباشرة. وتمثل دور تلك المدارس في توفير الدعم لمساعدة نظيراتها، وتم اختيار قادة هذه المجموعات من بين المديرين الأكثر فعالية؛ لتسهيل عملية التوجيه لقادة المدارس الأخرى، ولتيسير شبكة التفاعل بين المعلمين والطلاب، وكسر الحواجز؛ لتقليل مقاومة التغيير على أرض الواقع، وتعزيز التواصل بين الوزارة والمدارس مباشرة.
	3- الشبكات التعليمية المفتوحة

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير:

- Ministry of Education, National Institute of Education: Partnership and Institutional Excellence Program, Singapore, 2017⁽⁸⁶⁾.
- Ministry of Education: Program: The Way to the Top Starting from Education, Ontario, 2017⁽⁸⁷⁾.
- Ministry of Education: Initiative We Communicate to Integrate and Recruit Optimal Employment Capacities, Boston, Massachusetts, 2017⁽⁸⁸⁾.

يتضح من الجدول السابق، أن تلك الممارسات تم وصفها بأفضل الممارسات العالمية للسياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين ومن التقارير العالمية؛ وذلك لأنها تؤكد حقيقة مفادها: لكي يكون تنفيذ السياسة الخاصة بالمعلم أكثر فعالية؛ لا بد وأن تكون في ضوء تطوير السياسة التعليمية للمعلم، وأنه لا بد للأنظمة التعليمية الفعالة التعامل مع النظام التعليمي بالصورة الكلية الكبيرة ذات الرؤية الواضحة الشاملة، وذلك من خلال تأكيد ضرورة التواصل الفعال من خلال وسائط متعددة، وشبكات مفتوحة؛ لتسهيل عملية تنفيذ السياسات التعليمية.

المجال العاشر - التوجهات المستقبلية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

ينبغي أن يكون هناك إدراك لطبيعة التغيير السريع من قبل معلمين المستقبل، كما ينبغي اعتماد مناهج تربوية جديدة وممارسات بديلة، لمساعدة الطلاب على اكتساب المعلومات من خلال التفاعل الإيجابي مع التكنولوجيا، والسعي الدائم من قبل المعلمين نحو صقل مهارات القرن الحادي والعشرين، والتي تتضمن: حل المشكلات، والتفكير الإبداعي، ومهارات التعامل مع الآخرين؛ لكون المعلمون يؤدون دوراً أساسياً في مساعدة الطلاب على بناء شخصيتهم، وغرس القيم لديهم، كما هو موضح بالجدول رقم (10).

الجدول رقم (10)

أفضل الممارسات العالمية					السياسات التعليمية
معلم القرن الحادي والعشرين من حيث التوجهات المستقبلية لأدوار معلم القرن الحادي والعشرين					
سنغافورة					
طبق المعهد الوطني لتوجهات مستقبلية وطرقاً تربوية جديدة، وقام بتدريب معلمي القرن الحادي والعشرين عليها من خلال خمسة مراحل، وهي كالتالي:					
المرحلة الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الثالثة:	المرحلة الرابعة:	المرحلة الخامسة:	1- التعليم القائم على حل المشكلات:
مواجهة المشكلة: ويتم فيها تناول سيناريوهات التعامل مع الحقائق الكونية.	تحليل المشكلة: ويتم فيها تناول مناقشة وتحليل الحقائق والأفكار، وتوقع التفسيرات المستقبلية.	الاكتشاف والإبداع: ويتم فيها تناول الحلول الممكنة والتعامل معها على أنها معلومات جديدة. أصبحت النور.	عرض الحلول: ويتم فيها تناول عرض الحلول والنتائج على المجموعات الأخرى.	التقييم: ويتم من خلال التفكير بالعملية ككل مع التركيز على النقاط الأساسية التي قادتهم نحو الحل.	
الصين					
طبقت الجامعات الصينية توجهات مستقبلية وطرقاً تربوية جديدة، وقامت بتدريب معلمي القرن الحادي والعشرين عليها من خلال تعزيز المواقف الإيجابية، وتأكيد آليات التفكير الاجتماعي والثقافي، والتي أبرزها: التعليم القائم على مجتمعات التعلم المفتوحة، والتفكير التأملي.					
أستراليا					
أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أن أستراليا تعد من أفضل الممارسات، والتي استطاعت أن تدرب معلمها على الأدوار الجديدة لهم، والتي تمت من خلال ترسيخ التعاون بين المدارس بدلاً من التنافس القائم على هدر الطاقات، وذلك على مستوى المؤسسات التعليمية ككل.					
الولايات المتحدة الأمريكية					
وضع المجلس القومي الأمريكي تقريراً بعنوان: "التعليم من أجل الحياة والعمل" 2012م، وسلط هذا التقرير الضوء على المهارات المهمة التي يحتاجها الأفراد لاكتساب الثقافة والمعارف في عصرنا الحالي، وصنف التقرير هذه المعرفة والمهارات، كما طبق المعهد الوطني لتوجهات مستقبلية وطرقاً تربوية جديدة ينبغي أن يتم تدريب معلمي القرن الحادي والعشرين عليها من خلال:					
مهارات معرفية: مثل التفكير النقدي والإبداعي، والتفكير المنطقي، وصناعة القرار.	مهارات نفسية: مثل الانفتاح الفكري، واحترام التنوع، والتأمل الذاتي.	مهارات شخصية: مثل القدرة على التفاعل، والعمل الجماعي الفعال.	مهارات متعلقة بالقرن الحادي والعشرين: مثل التفكير الكلي، والمحاكاة.	4- التعليم من أجل الحياة والعمل:	

المصدر: قامت الباحثة بتجميع تلك الممارسات العالمية لأفضل البلدان أداءً

من تقرير:

- OECD, PISA Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156-en>⁽⁸⁹⁾
- American National Council, OP.CIT, 2012⁽⁹⁰⁾.
- Ministry of Education and National Institute of Education: Problem-Based Learning Program, Singapore, 2017⁽⁹¹⁾.
- Ministry of Education: Document Educational Standards, OPCIT, 2017⁽⁹²⁾.

يتضح من الجدول السابق، أن أفضل الممارسات العالمية والتي ترسخ هذه الأهداف في مناهجها بهدف تحديث السياسات الخاصة بالمنظومة التعليمية ككل، أي أن على المعلمين تبني أدوارًا جديدة وأن يكونوا متمكنين وخبراء تواصل لمحتوى يتغير باستمرار، بالإضافة إلى ضرورة تطوير أساليب تربوية جديدة تتماشى مع الطرق التعليمية الحديثة.

القسم الرابع للبحث - التدابير المصرية في تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية:

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

المجال الأول - التميز والكفاءات العالية شرط لتوظيف المعلم:

اتجهت وزارة التربية والتعليم نحو تغيير معايير توظيف المعلمين، تماشيًا مع توجه الوزارة للتحويل الرقمي، وأكدت وزارة التربية والتعليم سعيها لتطوير معايير اختيار المعلمين، من خلال تشكيل لجنة تحسين إجراءات اختيار المعلمين الجدد وتوظيفهم، وتهدف إلى وضع رؤية تطويرية تضمن أعلى مستويات الجودة في إجراءات استقطاب المعلمين الجدد؛ لتحقيق تقدم في المجال التعليمي في مصر، إضافة إلى الخطط والبرامج التدريبية التي تصقل مهارات وقدرات المعلم المصري بعد توظيفه، ويعد الترخيص لمزاولة مهنة التعليم أحد أهم المتطلبات الأساسية لضمان جودة أداء المعلم، وضمان نوعية تعليمية عالية الجودة للطلبة. وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة إلا أنه لا يزال يلتحق بمهنة التعليم غير المتخصصين وغير القادرين على تقديم الممارسة المهنية الفاعلة⁽⁹³⁾.

المجال الثاني - نظام الرواتب والمكافآت للمعلم:

سعت وزارة التربية والتعليم إلى وضع خطة عاجلة لتحسين رواتب المعلمين لمراعاة حقوقهم في أجر عادل بهدف الوصول بأجر يتيح استيفاء الاحتياجات الأساسية لكل معلم، لإصلاح منظومة التعليم. وكشف رد الوزارة عن خطتها لزيادة رواتب المعلمين من خلال خطة ثلاثية الأركان، وينظم صرف رواتب المعلمين قانوني الكادر رقم (155) لسنة 2007 وقانون الخدمة المدنية رقم (81) لسنة 2016 وبخصوص زيادة الرواتب أفادت الوزارة أنها وضعت خطة ثلاثية لزيادة الرواتب بنسب مئوية ثابتة بالتنسيق مع وزارة المالية وفي انتظار اعتمادها بتبديرها من الموازنة العامة للدولة⁽⁹⁴⁾.

بالإضافة إلى جهود الوزارة حيث قامت بفتح ملف الأجور والمكافآت المالية من خلال حصر جميع المكافآت والحوافز وتكاليف الامتحانات، التي تصرف للمديرين والإدارات والهيئات التابعة للوزير من أجل إعادة تنظيمها لتحقيق المساواة والعدل وفق نظام شفاف ونزيه. بالإضافة إلى سعي الوزارة نحو تعديل شامل لقانون التعليم المصري الصادر برقم 139 لسنة 1981؛ وذلك تحقيقاً لرؤية الدولة المصرية في تقديم تعليم متميز⁽⁹⁵⁾، ولكن لا يزال نظام الرواتب والمكافآت يحتاج إلى إعادة هيكلة.

المجال الثالث - الإعداد الأولي ومعايير الجودة والاعتماد لمعلم القرن الحادي

والعشرين:

أصدرت رئاسة الجمهورية القانون رقم (82) لسنة 2006م، بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والذي تضمنت نصوصه أن الهيئة تهدف إلى ضمان جودة التعليم وتطويره المستمر، والمقصود بضمان الجودة: استيفاء الجودة لجميع عناصر العملية التعليمية، والمقصود بالاعتماد إقرار الهيئة استيفاء المؤسسة التعليمية مستوى معيناً من معايير الجودة، وتلتزم المؤسسات التعليمية بالتقدم للحصول على شهادة الاعتماد⁽⁹⁶⁾، وفي العام التالي، أعدت وزارة التربية والتعليم الخطة الإستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر (2007م/ 2008م-2011م/2012م)، بعنوان: "نحو نقلة نوعية في التعليم"، معتبرة الجودة هدفها الأساسي وتحويل نموذج التعليم المصري من نموذج تقليدي إلى

نموذج حديث يعكس الاتجاهات العالمية؛ فضمان الجودة يقصد به تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات تعليمية، وإجراءات تأكيد الوفاء بمتطلبات الجودة، ويمتد ليشمل جميع عناصر المنظومة التعليمية والتي يتقدمها المعلم، ولما كانت الجودة تعني ترجمة احتياجات وتوقعات الطلاب أو المستفيدين من الخدمة؛ فإنه لا يمكن تحقيق الجودة إلا من خلال معايير محددة وثابتة، فهي التي تحدد أن أداء المعلم قائم على أسس منهجية واضحة ليكون الاتجاه دائماً نحو الأفضل، وهلامية المعايير وضبابيتها يؤدي إلى التذبذب في اتخاذ الرأي⁽⁹⁷⁾. كما أن عمليات ضمان الجودة تم من خلال تصميم وتطوير معايير موضوعية لقياس الأداء. كما أن هناك العديد من التحولات والمستجدات العالمية والإقليمية التي فرضت تحديات وأدوار جديدة على المعلم، تتطلب ضرورة تطبيق معايير الجودة والاعتماد كسياسة تعليمية متبعة لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر، وضرورة تبني الممارسات ذات الريادة العالمية لكونها تحتوي على أنشطة متنوعة ذات فعالية عالية في مجال ضمان الجودة.

المجال الرابع - هياكل التطوير الوظيفي: (98)

تقوم وزارة التربية والتعليم بتنظيم دورات قصيرة الأمد للمعلمين؛ بهدف الترقى لمناصب أعلى، وإجراء تدريب لمجرد التدريب، أو لتأهيلهم للاضطلاع بوظائف إدارية، بالإضافة إلى تأهيل المعلمين الذين دخلوا مهنة التدريس دون خبرة مسبقة في هذا المجال، وذلك بتنظيم دورة تدريبية لهم لفترة تمتد إلى ثلاثة أشهر. وهناك العديد من التحديات أبرزها الافتقار إلى ثقافة الجودة والاعتماد، بالإضافة إلى غياب الهياكل الوظيفية والتنظيمية للمعلمين، وضعف التوعية بأهمية نظام تطوير الهياكل الوظيفية للمعلمين؛ مما انعكس ذلك بالسلب على مدى اقتناع جمهور التربويين بالتطوير الهيكلي المهني وتكوين اتجاهات سلبية وردود فعل مضادة تجاهه، بالإضافة إلى صعوبة تحديد وتصنيف منظومة الاعتماد المهني للمعلم بما في ذلك صعوبة التحديد الدقيق لنوعية وطبيعة المستويات المعرفية والمهارية التي يتعين على المعلمين تحقيقها للحصول على الترخيص، فهناك تعدد وتشابك للمتغيرات ذات الصلة بهذا الموضوع، فهناك معلمون قدامى غير مؤهلين تربوياً، وهناك من يمارس المهنة لفترة طويلة ويصعب تقبلهم لتطبيق فكرة تطوير الهياكل الوظيفية للمعلم.

المجال الخامس - استدامة النمو المهني للمعلم:

اتخذت السياسة التعليمية المتعلقة بالمعلم خطوات سريعة تجاوزت بها وظيفة المعلم التي كانت قاصرة على نقل الخبرات والمعارف للتلاميذ لحفظها فقط وتجاوزتها إلى ممارسته القيادة والبحث والتقصي، وبناء شخصية الطلاب على أسس علمية سليمة، والتي تطلبت من المعلم قدرات ومهارات في الإرشاد والتوجيه، وفن التدريس، فلم يعد يكفي النجاح في التدريس أن يكون المعلم متمكناً من مادة تخصصه العلمي، وإن كان هذا شرط أساسي بل يلزمه أن يكون دارساً للموقف التعليمي بعناصره المختلفة فهناك تلميذ يتعلم له خصائص معينة إلا أنه لا تزال برامج إعداد المعلم في مصر تعاني من ضعف التكامل بين برامج إعداد المعلم وتدريبه، بالإضافة إلى ضعف الممارسة الخاصة بضمان استدامة النمو المهني للمعلم⁽⁹⁸⁾.

المجال السادس - المساءلة وتقييم أداء المعلم:

شهدت السنوات الأخيرة حركات إصلاحية في نظام المساءلة وتقييم أداء المعلم بعد أن وجه النقد إلى هذه الأنظمة بقصورها في مواكبة مستجدات العصر وتدني مستويات مخرجاتها. فثورة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتطور السريع⁽⁹⁹⁾، كل هذه العوامل وغيرها أجبرت وزارة التربية والتعليم في مصر بالاهتمام بنظام المساءلة وتقييم أداء المعلم من خلال مراجعة أهدافها؛ إلا أن تلك الجهود لا تزال قاصرة، لكونها لا تركز على نموذج واضح المعالم يركز على رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية⁽¹⁰⁰⁾.

المجال السابع - القيادة المدرسية:

اتجهت وزارة التربية والتعليم مؤخراً وفي إطار البدء في تنفيذ (المشروع القومي لإعداد قادة المستقبل)، بالتعاون مع قطاع التدريب في المصرية للاتصالات، وصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، وقطاع الخدمات التربوية والأنشطة؛ لتأكيد رعاية ودعم وزارة التربية والتعليم لقادة المؤسسات التعليمية، إلا أن تلك الجهود لا تزال تحتاج مزيداً من الدعم، وإلى الاستناد إلى نموذج متكامل لضبط طبيعة العلاقة بين قائد المدرسة والمعلم⁽¹⁰¹⁾.

المجال الثامن - مكانة المعلم:

تشير الدراسات إلى أنه قد تحققت إنجازات كبيرة في مجال تحسين مكانه مهنة التعليم والمعلم، انعكس أثرها في هيبته ومكانة المعلم، كما عزز من المكانة الاجتماعية

لمهنة مؤخرًا، وعلى الرغم من كل هذه الإيجابيات المشرفة على مكانة التعليم كمهنة، فما زال هناك العديد من السلبيات والتحديات، ولا يزال المعلم وبخاصة على مستوى التعليم الأولي يعاني من سوء الأوضاع؛ مما نسج منها صورة رديئة؛ مما يشير إلى المكانة المتدنية اقتصاديًا لمهنة التعليم، بالإضافة إلى انخفاض المرتبات والدخول للأغلبية الساحقة من المعلمين، ومن المعروف أن انخفاض الأجور والرواتب يعبر عن انخفاض مستوى التقدير المادي من المجتمع والقائمين عليه. وتتضح هذه الصورة بمقارنة رواتب المعلمين بغيرهم من العاملين في المهن المرموقة الأخرى، على الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة التربية والتعليم بصفة عامة، فإن مجال الاهتمام بمكانة المعلم وواقعه الحالي لا يزال بعيدًا عن تحقيق الأهداف المنشودة (102).

المجال التاسع - السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة لمعلم القرن

الحادي والعشرين:

تعتبر قضية السياسة التعليمية المتعلقة بالمعلم في مصر واحدة من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل نظرًا لانعكاساتها الاجتماعية، ولذا كان المعلم هو حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير الذي تتبناه الدولة المصرية في رؤيتها 2030م، بحكم دوره المحوري في بناء الإنسان المصري وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية، ولذلك يتبوأ التعليم مرتبة متقدمة في سلم أولويات الخطط التنموية للحكومة المصرية؛ بل ويتم النظر إليه "كمشروع مصر القومي".

وعلى الرغم من التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية المتعلقة بالمعلم خلال العقد الماضي، والجهود التي بذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، والآثار الإيجابية التي تحققت، فإن النتائج قد جاءت دون المستوى المأمول بقدر كبير؛ فإن أهداف السياسة التعليمية المتعلقة بالمعلم والمتعلقة بضمان وجود رؤية مشتركة للأهداف الإستراتيجية أمر ضروري ووثيق الصلة بالاتساق المنهجي للمنظومة التعليمية ككل، والسياسة التعليمية (103)؛ وذلك لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والصناعية واحتياجات سوق العمل.

المجال العاشر - التوجهات المستقبلية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

ركزت إستراتيجية مصر 2030 على تحسين التنافسية على مستوى واسع النطاق في اثني عشر محورًا رئيسيًا شملت محور: التعليم، والابتكار والمعرفة

والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي ومحاربة الإرهاب، والسياسة الخارجية، والصحة. ويعد هذا التنوع كبيراً ولكنه ليس شاملاً؛ فلم تشمل التنمية جميع القطاعات، ورغم كل الجهود المصرية السابقة إلا أنها لم تولي الاهتمام المطلوب للتوجهات المستقبلية لأدوار المعلم المستقبلية⁽¹⁰⁴⁾.

القسم الخامس للبحث - الإجراءات المقترحة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم

القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية:

يهتم هذا الجانب بطرح مجموعة من الإجراءات المقترحة لتطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية، وقد تمثلت تلك المقترحات فيما يلي:

أولاً - الإجراءات المقترحة لتطوير السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي

والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية:

ويمكن توضيحها فيما يلي:

المجال الأول - التميز والكفاءات العالية شرط لتوظيف المعلم:

- يجب أن يكون اختيار المعلم قائماً على تحقيق التوازن بين الكفاءة والسلوك؛ لضمان تحقيق الخبرة في المناهج الدراسية، وتأكيد المهارات التربوية لدى الدارسين.
- يجب أن يتم اختيار المعلم على أساس سلوكه الإيجابي والمرغوب تجاه المنظومة التعليمية ككل.

- ضرورة الأخذ في الاعتبار كشرط لتوظيف المعلم الالتزام والشغف والحرص الدائم على مصلحة المتعلمين؛ حيث تعد تلك الممارسات جوانب معيارية للمفاضلة بين المتعلمين.

المجال الثاني - نظام الرواتب والمكافآت للمعلم:

- يجب دراسة الأسباب الداخلية والخارجية، وأهم التصورات ذات الصلة بالسياسة التعليمية ذات العلاقة بالرواتب؛ وبخاصة في بداية الحياة المهنية وبالصورة الذهنية لمهنة التعليم وبيئة العمل وآفاق التطور الوظيفي، وكلها تحديات تحتاج إلى المعالجة بشكل فعال.

- إن ضمان الرواتب التنافسية للمعلمين أمر ضروري، وينبغي على واضعي السياسات التعليمية أن يحددوا الرواتب بطريقة مناسبة لتوفير حياة كريمة للمعلمين.
- من الضروري تقديم رواتب تنافسية للمعلمين المتميزين؛ لتشجيعهم نحو النمو المهني الدائم، وأن يتم تقديم الزيادات للمعلمين على أساس الكفاءة.

المجال الثالث - الإعداد الأولي ومعايير الاعتماد لمعلم القرن الحادي والعشرين:

- ضرورة التركيز على معايير الاعتماد الخاصة بالمعلم؛ لضمان الإعداد الفعال له، والتي تحرص على التدريب المعرفي بصورة عامة، مع التركيز أيضًا على المحتوى.
- ضرورة الدمج بين النظرية والتطبيق، وتأكيد ضرورة خلق وتشكيل مجتمعات التعلم المفتوحة القوية، بالإضافة إلى تأكيد التوجيه المستمر.
- التركيز على دراسة نتائج العمل، وذلك من خلال برنامج التربية العملية؛ والتي تؤكد على طبيعة العلاقة بين المعلم والموجه. وذلك لضمان التواصل بينهما بفعالية.

المجال الرابع - هياكل التطوير الوظيفي:

- ينبغي تحديد المسارات المهنية وتحقيق الاستقلال الذاتي بين المهنيين العاملين في مجال المنظومة التعليمية.
- ضرورة توفير الفرص للتقدم الوظيفي، وتحديد الراتب بحسب الكفاءة
- يجب انتقاء مسار المعلمين الذين يفضلون العمل مع الطلاب في الفصول الدراسية، ومسار خاص بذوي الخبرة والمهتمين بالمحتوى والمناهج الدراسية، ومسار آخر للمعلمين المتميزين الراغبين بتحمل المسؤوليات القيادية.

المجال الخامس - استدامة النمو المهني للمعلم:

- ضرورة أن يواكب المعلم كل ما هو جديد في عالم المعرفة بشكل مستمر؛ والتركيز على مهاراته وعلى الممارسات التعليمية المتميزة، ويتوجب على صانعي السياسات التعليمية الاستفادة من المناهج الجديدة المبتكرة لتحقيق استدامة بشكل مستمر.
- هناك حاجة ماسة لدعم المعلمين مادياً وزمنياً؛ لتلبية احتياجاتهم خلال المراحل المختلفة من وظائفهم، ولتحقيق استدامة النمو المهني.

- يجب تجاوز ورش العمل والدورات التدريبية التي يتم تقديمها للمعلمين، والتحول إلى البحوث القائمة على المشاريع؛ بهدف تحسين الممارسات والنتائج التعليمية، ومن ثم تأكيد استدامة النمو المهني.

ثانياً - الإجراءات المقترحة لتطوير السياسات التعليمية للمنظومة التعليمية

في ضوء أفضل الممارسات العالمية:

ويمكن توضيحها من خلال التالي:

المجال السادس - المساءلة وإدارة الأداء والتقييم:

- إن تقييم المعلم يجب أن يتركز على التزامن بين تطوير المعلم وفي ضوء أدوات التقييم القائمة على ملاحظات المعلمين الأحدث والمعلمين الأقدم والمقابلات الحوارية لتدوين الأنشطة كافة، ومن ثم تسهيل عملية التقييم الذاتي.

- ضرورة تقديم أدلة حسية عن تعلم الطلاب ونموهم، وفي نفس الوقت ينبغي تنفيذ عملية التقييم المتطور ومعاييره في ضوء واقع وإمكانات كل مؤسسة؛ وذلك لتحقيق المساءلة وإدارة الأداء والتقييم.

المجال السابع - القيادة المدرسية:

- ضرورة تحقيق المناخ التنظيمي المثالي من خلال السعي الدائم نحو تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين في المؤسسة.

- أن يتمتع قائد المؤسسة التعليمية بالرؤية المستقبلية المبنية على رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية وقيم جوهرية، والسعي الدائم نحو التعزيز الدائم لبرامج إعداد القادة وتمييزهم.

- ينبغي أن يتم وضع البرامج لتشجيع الممارسات القيادية القائمة على البحث العلمي. كما ينبغي تدريب القادة على آليات وأساليب تطبيق السياسات التعليمية، وعلى تعزيز وتنمية المشاركة المهنية ومشاركة جميع المعنيين في العملية التعليمية في صناعة القرار، وينبغي على المؤسسات عالية الأداء تعيين قادة للمؤسسات التعليمية يتمكنون من الانخراط في عملية التعليم والتعلم؛ لكون تلك العمليات من أكبر المؤشرات المباشرة على تحسين نتائج الطلاب.

المجال الثامن - مكانة المعلم:

- يجب أن يتم التعامل مع المعلم كونه قائدًا للفكر التربوي، وكقدوة ملهمة وكأساس لترسيخ القيم المجتمعية، أي ينبغي أن تتجاوز رؤيتنا للمعلمين على أنهم مجرد وسيلة لإيصال المحتوى.
- تعزيز رمزية ومكانة المعلم من خلال بناء ثقافة الاحترام والتقدير لمكان ومكانة المعلم، وتأكيد استقلالية وخصوصية المعلم المهنية.
- نشر ثقافة أن عملية توظيف المعلمين قائمة على الكفاءة والأداء المتميز والتعليم والتدريب مدى الحياة، مع تأكيد التقدير الوطني لإنجاز المعلمين.
- تأكيد أهمية التعليم كمهنة وتبني حملات إعلانية وتسويقية لتزكية مهنة التعليم.

المجال التاسع - السياسة التعليمية الشاملة ذات الرؤية المتكاملة لمعلم القرن

الحادي والعشرين:

- ينبغي على الهيئات الإدارية أن تطابق تنفيذ السياسة التعليمية مع الرؤية الإستراتيجية العامة للدولة.
- ضرورة مواءمة الأنشطة والممارسات التعليمية المرغوبة داخل المؤسسات التعليمية.
- التعاون بين المؤسسات التعليمية وبين الجهات المعنية.

المجال العاشر - التوجهات المستقبلية لمعلم القرن الحادي والعشرين:

- هناك حاجة لدراسة كيف يمكننا إعادة هيكلة التعليم، وكذلك السياسة الخاصة بالمعلمين؛ لتتماشى مع هذه التغيرات المستمرة، والسعي الدائم نحو إعادة تشكيل الوعي لدى المعلمين؛ لضمان وصول المهارات والمعرف الجديدة والضرورية للمتعلم في القرن الحادي والعشرين.
- أشارت معظم الأدبيات وأكدها مجلس البحوث القومي الأمريكي، من خلال تقرير وضعه عام 2012 م بعنوان: "التعليم من أجل الحياة والعمل"، وأكد التقرير مجموعة من المهارات التي ينبغي أن يتمتع بها معلم القرن الحادي والعشرين ليصلها في المتعلمين، والتي أبرزها: القدرة على التفكير النقدي، والمنطق والحجج، وصناعة القرار، بالإضافة إلى التفكير الإبداعي، والقدرة على الانفتاح الفكري مع

احترام التنوع، بالإضافة إلى القدرة على التأمل، والقدرة على التعاطف، والقدرة على القيادة والعمل الجماعي الفعال⁽¹⁰⁵⁾، لذلك ينبغي أن يكون معلم القرن الحادي والعشرين في مصر على هذا المستوى.

- هناك ضرورة لترسيخ الأهداف المستحدثة للتعليم في المناهج، ويتطلب ذلك سياسة خاصة بالمعلمين تمثل نقلة نوعية، تتناسب وطبيعة الأدوار الجديدة والمتغيرة باستمرار. لذلك ينبغي أن يتم تطوير السياسة التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في ضوء أفضل الممارسات العالمية.

المراجع:

1-Mike turner: Redefining Quality for 21st century, Quality, the path to ward Excellence and leadership, the national Quality conference, Oakland institute, 2017, p.16.

2- UNESCO: Report on the Re-examination of Education: Towards the Global Public Good, 2017, p22.

3- European Commission/EACEA/Eurydice: Key Data on Teachers and School Leaders in Europe Edition. Eurydice Report. Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2013.

4- OECD: Indicators eag-2011-en; OECD. PISA, TALIS. (2013) results: What makes schools success, OECD Publishing, Available at <http://dx.doi.org/10.1787>.

5- الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد: وثيقة المستويات المعيارية للسياسات التعليمية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2011م، ص ص 3098-310.

6- جمهورية مصر العربية: الدستور المصري، 2014م.

7- تقرير رئاسة الجمهورية: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، الدورة الأربعون 2014-2015، (القاهرة: المجالس القومية المتخصصة، 2015م)، ص 20.

8- USAID: Education Policy Report, Studies for the East and North Africa, Cairo: USAID, 2017, p.88-90.

9- طلعت حسيني إسماعيل: الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014م-2030م، دراسة تحليلية نقدية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد 96، الجزء الأول، يوليو 2017م، ص 9.

10- مشروع تطوير كليات التربية: دراسة تحليلية لواقع كليات التربية ونظام إعداد المعلم في مصر، وثيقة غير منشورة 2010م، <http://www.foep.edu.eg/derasa.htm>

11- المعجم الوسيط: باب ساس، 1985، ص 480.

12- عبد المحسن عايض القحطاني، السيدة محمود إبراهيم: السياسة العامة والسياسات التعليمية، ومدخل تكاملي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2012م، ص 23.

13- ناجي شنودة نخلة: فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها "دراسة ميدانية"، مجلة البحث التربوي، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المجلد 2، ع 2، يوليو، 2003م، ص 8.

14- عبد الجواد السيد بكر: التربية المقارنة والسياسة التعليمية، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، 2006م، ص 98.

15- أحمد إبراهيم أحمد: التربية الدولية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012م، ص22.

16- قاموس لسان العرب: باب مارس، 1970، ص87.

17- *European Centre for Total Quality Management, University of Bradford, Emm Lane, Bradford, BD94JL, UK*, <http://www.businessdictionary.com/definition/best-practice.h>

18- International Organization for Standardization, Global best practices, 2017, P.19.

19- European Norm (EN): Global best practices, 2017, P.63.

20- فاتن محمد عدلي: دراسة تحليلية لسياسات التعليم قبل الجامعي منذ تسعينيات القرن العشرين، وحتى الآن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، 2010م.

21- منار محمد إسماعيل بغدادي: تقييم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، 2015م، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، القاهرة، العدد 30، 2015 م.

22- أمين محمد النبوي، محمد طه حنفي، عادل محمد حسن سليمان شتا: إصلاح سياسات المناهج الدراسية للتعليم الثانوي العام في مصر وماليزيا واسكتلندا في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة "دراسة مقارنة"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 39، الجزء الثاني، 2015 م

23- محمد إبراهيم عبد العزيز خاطر: معايير مقترحة للتميز التنظيمي في مؤسسات التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء بعض النماذج العالمية المعاصرة، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد الرابع، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 2016م

24- عماد صموئيل وهبة: تطوير برامج إعداد معلم التعليم الأساسي بكلية التربية بسوهاج في ضوء الخطة الإستراتيجية للتعليم في مصر 2014-2030م، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر، 2017م

25-Organization for Development and International Economic Cooperation, Teaching and Learning International Survey, TALIS, 2013.

26- Organization for Development and International Economic Cooperation, Programmer for International Student Assessment, PISA, 2013.

27- Kirsi Tirri: The last 40 years in Finnish teacher education, University of Helsinki, Finland, 2014.

28- Jennifer Pei-Ling Tan, Elizabeth Koh: Advancing 21st Century Competencies in Singapore, Case Study, National Institute of Education, Nanyang Technological University, February 2017.

29- Nancy Maynes, Blaine E. Hatt: The Complexity of Hiring Supporting, and Retaining New Teachers across Canada, 2017.

30- عبد الغني عبود وبيومي ضحاوي وعادل عبد الفتاح وعبد الجواد بكر، التربية المقارنة والألفية الثالثة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000م، ص16.

31- عبد الجواد السيد بكر: السياسة التعليمية وصنع القرار، دار الوفاء، الإسكندرية، 2002م، ص4.

32- شاكر محمد فتحي، همام بدرابي زيدان: التربية المقارنة، المنهج، الأساليب، التطبيقات، (القاهرة: مجموعة النيل العربية 2003م)، ص224.

33- أحمد إبراهيم أحمد: التربية الدولية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2012م، ص22.

34- عبد الجواد السيد بكر: السياسة التعليمية وصنع القرار، مرجع سابق، ص2.

35- شاكر محمد فتحي، همام بدرابي: التربية المقارنة، المنهج، الأساليب، التطبيقات، مرجع سابق، ص226.

- 36-سعاد بسيوني عبد النبي: إدارة الجودة الشاملة، مدخل لتطوير التعليم الجامعي بمصر، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد 20، الجزء الثالث، 1996م، ص36.
- 37-إبراهيم عباس الزهيري: الإدارة المدرسية والصفية، منظور الجودة الشاملة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2008م، ص ص 193-194.
- 38-الرابطة العلمية لمراكز بحوث تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي: أحمد زكريا صيام: الاتجاهات الحديثة لتخطيط سياسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل: مدخل لبناء القدرات المؤسسية، بحث مقدم لندوة: " اتجاهات مستقبلية في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية " في الفترة 26-27 سبتمبر، 2012، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان، الأردن، 2012، ص ص 55-57.
- 39-منظمة اليونسكو: التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع بحلول عام 2030-تغيير الحياة بفضل التعليم، المنتدى العالمي للتربية 2015، 19-22 مايو 2015، إنشون، جمهورية كوريا، 2015، ص60
- 40-السيدة محمود إبراهيم: المخطط التعليمي: دوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي (1)، الأنجلو المصرية، القاهرة، 2010، ص13.
- 41- سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، سلسلة التربية والمستقبل العربي (4)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2013م، ص ص 28-29.
- 42- مركز القاهرة للتنمية البشرية، المعهد المصري الديمقراطي: دليل السياسة العامة للدولة، اعداد صالح عبد الرحمن، تحرير ومراجعة رأفت رضوان، 2017ص ص 20-22.
- 43- Business dictionary definition of best practices, 2017, p.9.55
- 44-International Organization for Standardization, OP.CIT, 2017, P.19.

- 45- European Norm (EN): OP.CIT, 2017, P.63.
- 46- Bardach, Eugene (2011). A Practical Guide for Policy Analysis: The Eightfold Path to More Effective Problem Solving. Thousand Oaks, CA: Sage. ISBN 9781608718429
- 47- European Centre for Total Quality Management, *OP.CIT, pp.16-18.*
- 48- أمين محمد النبوي: الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، (حالة كليات التربية نموذجاً) تقديم حامد عمار، سلسلة آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، 2015م.
- 49- اليونيسكو: التقرير العالمي لرصد التعليم المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا، 2016م، ص ص 66-67
- 50- TOTAL QUALITY MANAGEMENT, VOL. 11, NOS. 4/5&6, 2000, S734± S740 Best practice transfer for future competitiveness: a study of best practices
- 51- *European Centre for Total Quality Management, University of Bradford, Emm Lane, Bradford, BD9 4JL, UK*
- 52- Oon Seng Tan: Teacher Policies Global Best Practices for Developing the Teaching Profession, National Institute of Education , Singapore , With contributions from The Finnish Lifelong Learning Foundation, 2017, pp.99-102.
- 53- Developing key competences at school in Europe: Challenges and opportunities for policy Eurydice Report. Luxembourg: Publications Office of the European Union, http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice/documents/thematic_reports/145EN.pdf
- 54- OECD: Teachers for the 21st century, 2013, pp. 17-18.-

55- OECD, PISA Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156-en>.

56- Ministry of Education: Strategic Plan for career development paths, Singapore, 2017

57-National Council for Standards of Vocational Education: Quantitative Assessment Initiative, United States, 2013.

58- OECD: Teaching and Learning International survey,(TALIS),2015.

59- OECD, PISA, talis: Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156-en>

60-- Farkey James: Global Teacher's Guide, 2013.

61- Ministry of Education: Document Educational Standards, Resubmission, 2017

62- American National Council: Education for Life and Work, United States of America, 2012.

63- Developing key competences at school in Europe: Challenges and opportunities for policy Eurydice Report, OP. CIT.

64-OECD: Teachers for the 21st century, OP.CIT, pp. 17-18.

65-Ministry of Education Singapore: Teaching Program Data: Measures to Motivate Teachers through Professional Development and Achievement of Work - Life Harmony Singapore, 2005, pp. 93-121.

66-Ministry of Education, National Institute of Education Singapore: 21st Century Teacher Education Program, 2017.

67-OECD, PISA, 2013, OP. CIT.

68–Ministry of Education: Strategic Plan for Education entitled: Achieving Excellence: A Renewed Vision for Education in Canada, 2017.

69– Ministry of Education: Strategic Plan for career development paths, OP.CIT, 2017–69

70– Ministry of Education in cooperation with Waikato University, National Program for Aspiring Managers: Structuring Education and Professional Pathways for Leaders, New Zealand, 2017

71–EuropeanCommission, Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Eurydice Developing key competences at school in Europe: Challenges and opportunities for policy Eurydice Report. Luxembourg: Publications Office of the European Union. Retrieved Sep. 28, 2015 from http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice_documents/thematic_reports/145EN.pdf

72– OECD: Teaching and Learning International survey, (TALIS), 2015.

73–Ministry of Education: New Ontario Teacher Preparation Program, 2015, Canada

74– Ministry of Education: Initiative of the Advisory Committee on Teacher Training and Competency in the State of Hong Kong, China, 2015.

75– Ministry of Education: Strengthening Performance Management Program, Singapore, 2015

: 76–OECD, PISA Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156-en>.

77–Ministry of Education: Teacher Assessment Program for National Professional Development, South Korea, 2013.

78 –National Council for Standards of Vocational Education, OP. CIT, 2013.

79–OECD: Teaching and Learning International survey, (TALIS), 2015

80–Ministry of Education: Leadership in Education Program, National Institute of Education, Singapore, 2015.

81– OECD, PISA Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156-en>

82–Europe: Challenges and opportunities for policy Eurydice Report. Luxembourg: Publications Office of the European Union, http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice/documents/thematic_reports/145EN.pdf

83–Farkey James, OP. CIT, 2013

84–Ministry of Education, National Institute of Education: Teacher Growth Program, Singapore, 2015.

85– Ministry of Education: Strategic Plan for Education Reform, 2015, South Korea

86–Ministry of Education, National Institute of Education: Partnership and Institutional Excellence Program, Singapore, 2017.

87– Ministry of Education: Program: The Way to the Top Starting from Education, Ontario, 2017.

88–Ministry of Education: Initiative We Communicate to Integrate and Recruit Optimal Employment Capacities, Boston, Massachusetts, 2017

89-OECD, PISA Publishing. Available at <http://dx.doi.org/10.1787/9789264201156-en>

90-American National Council, OP.CIT, 2012.

91-Ministry of Education and National Institute of Education: Problem-Based Learning Program, Singapore, 2017.

92- Ministry of Education: Document Educational Standards, OPCIT, 2017

93-رئاسة الجمهورية: قرار رقم 155 لسنة 2007، المادة رقم 75، والخاص بإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين 2007م.

94-وزارة التربية والتعليم: مشروع قانون رقم 155 لسنة 2007، وقانون الخدمة المدنية، رقم 82 لسنة 2016.

95-شاكر محمد فتحي: الدراسات المقارنة في السياسة التعليمية "أبعاد منهجية"، دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، المجلد (8)، الجزء (52)، 1993م، ص 60

96-رئاسة الجمهورية: قانون رقم (82) لسنة 2006م بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، الجريدة الرسمية، العدد 22 (مكرر)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 6 يونيو 2006م، المواد (2)، (3)، (12)

97-وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر 2007م/ 2008م-2011م/2012م، نحو نقلة نوعية في التعليم، القاهرة، 2007م، ص5، ص82.

98-جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، تقرير لجنة التعليم وتطوير كليات التربية، الفصل التشريعي التاسع، التقرير السابع، 2017، ص21

99-سيمون زاكر، أرنستو كوادرا: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، 2014م ص16.

100-البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية: التعليم العالي في مصر، مراجعات لسياسات التعليم العالي، 2010م، ص82.

- 101-وزارة التربية والتعليم، والتعليم الفني: المشروع القومي لإعداد قادة المستقبل بالتعاون مع قطاع التدريب بالمصرية للاتصالات وصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية وقطاع الخدمات التربوية والأنشطة، 2018، ص3.
- 102-البنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية: مرجع سابق، ص88.
- 103-وزارة التربية والتعليم: الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030، التعليم المشروع القومي لمصر، معا نستطيع، تقديم تعليم جيد لكل طفل، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، 2014م، ص 7.
- 104-رؤية مصر 2030م، ص3
- 105- – American National Council, OP. CIT, 2012.